القول الفاصل في الردّ على مدّعي التحريف

سملحة للمرجع للديثي آية للله للعظمى للسيد شهاب للدين للحسيثي للمرحشي للتجفي

Lan.

مروالي توالي في المراج الملك موالي الموالي الموالي الموالي الموالية الموال

Le Constitution of the second

the Light of the River









ۺؗٛٳٷڴٛڴؚڰؚڲٚڲۜڲٚڲٚڲڵؽؖۿڴٷ ڒڵڛۜؾۑۺؚٛۼٳڔڮؾ*ؿ*ۯؚڒڂۺۣؽٙڹۨؽڵڔ۫ۼۺؾؠڹڿۜڣؿؙ

(0171 - (131a)

بآهِتِمَامِّ و. هاسِّيَدِّيُ کُلِي کُلِيِّي نِيِّيَ

ڗڿؖ؋ێؿٯٞ ڰؙؙؙڒؙڒڣٮٵۼڔڵۯؽڔٚڒڰ

مرعشی، سیّد شهاب الدین، ۱۲۷۱ ـ ۱۳۲۹ش.

القول الفاصل في الرد على مدعي التحريف / سيّد شهاب الدين المرعشي النجفي: باهتمام سيّد محمود المرعشي النجفي: تحقيق محمدرضا جديدى نؤاد. ــ قم: مكتبة آيةالله المنظمي المرعشي النجفي في الخزانة العالمية للمخطوطات الإسلاميّة» ٢٤٤٤هـ = ١٣٨٢ش = ٢٠٠٣م.. ٢٧ ص.

ISBN: 964-6121-95-0

فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.

عربی.

كتابنامه به صورت زيرنويس.

١. قرآن __ تحريف. ٢. قرآن __ دفاعيه ها و رديه ها. الف. مرعشي نجفي، سيّد شهاب الدين،
 ١٣٧٦ _ ١٣٦٩ش، مؤلف. ب. مرعشي نجفي، سيد محمود ١٣٧٠ش، به كوشش. ج. جديدي نزاد، محمدرضا، ١٣٤٨ش، مصحح. د. كتابخانة بزرگ حضرت آيت الله العظمي مرعشي نجفي الله جهاني مخطوطات اسلامي».

Y4Y/104

۹ ق ٤ م / BP ۸۹ کتابخانهٔ ملّی ایران

47- Y7



القول الفاصل في الرّد على مدّعي التحريف مؤلف: سماحة آيةالله العظمى السيّد شهاب الدّين المرعشي النجفي(قدس سره) المحقّق: محمد رضا جديدي نؤاد

اهتمام: سيّد محمود المرعشي النجفي

الناشر: مكتبة آيةالله العظمى المرعشي النجفي الكبرى

«الخزانة العالميّة للمخطوطات الإسلاميّة» ـ قم ـ إيران

الطبعة الأولى: ١٤٢٤ ق / ١٣٨٢ ش / ٢٠٠٣م

الكميّة المطبوعة: ٢٠٠٠ نسخة

المطبعة: ستاره ـقم / ليتوغرافيا: تيزهوش

صفالحروف: فَرانَشر

ردمك: ٠ ـ 10 ـ ٦١٢ ـ ٦١٢ - 95 - 0 على الكات ـ 15BN:964

Ayatallah Mar'ashi Najafi St., Qom 37157, I.R.IRAN Tel: + 98 (251) 7741970-78; Fax: + 98 (251) 7743637

> http://www.marashilibrary.org E-mail: info@marashilibrary.org

لتأسيس مكتبة آيةالله العظمى المرعشي النجفي (ره) الكبرى والخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية، نقدّم هذا الأثر لروح حافظ التراث الإسلامي الكبير الطاهرة؛ والذي لم يتوان لحظة عن خدمة الإسلام ومنهب أهل بيت العصمة والطهارة عليهمالسلام.

تزامناً مع الذكرى السادسة والشلاثين

Expail on the Englishment of the Mily tilmy o artist with thereing they army hime (19) thing placelles hadres will have the diet with the please - top of smalled the order fliendling thinking Military & elice by state better at the se William his your thing the second ellatice singlimite

the state of the s

 $c = \rho \lambda_{\rm c}^{-1} = a_{\rm c} + c_{\rm c}^{-1} \rho_{\rm c} \mu \nu \rho_{\rm c}^{-1} \rho_{\rm c} + c_{\rm c} \rho_{\rm c}^{-1} \rho_{\rm c}^{-1$

Complete the second of the second

The second of th

فهرس المحتويات

۹	التصدير
٠٠	مقدمة التحقيق
١٣	وصف الرسالة
١۵	مقدمة المؤلف
١٨	تفصيل الأجوبة عن روايات التحريف
۲۹	أدلّة على عدم التحريف
٣٩	دلائل مدعي التحريف والجواب عنها
۴۶	أدلَّة التحريف غير ما مرّ
۴۶	الدليل الأول
٠٠٠٠	الدليل الثاني الروايات الدالّة على عدد آي القرآن .
أيات و السور بـإحدى	الدليل الثالث الأخبار الخاصة في تغيير بعض الأ
	الصور المغيّرة
	خاتمة

المتفرقات في علوم القرآن و أُصول الفقه
تناسب الآيات و السور
تنبيهات
الوقف و الابتداء
أنواع الوقفأنواع الوقف
فائدة
فائدة
نائدة
نواع الاختلاف في القراءة
بنبغي التنبيه على نكت
المصادر

بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

تصدير

كان والدي، المرجع الفقيد، المرحوم آية الله العظمى السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي قدس سره، من ثله علماء الشيعة الكبار؛ الذين خاضوا و تبحروا في مختلف ميادين العلوم الإسلامية، وصنّف رحمه الله أكثر من مائة و خميسن كتاب و رسالة باللغة العربية في شتى موضوعات العلوم الإسلامية كالفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، و علوم القرآن، والرجال، والأنساب، والمنطق، والأدب، والتأريخ رأى بعضها النور، و يتوالى العمل على نشرها تباعاً بحول الله.

و بخصوص الرسالة التي نحن في صددها، قام المرحوم الوالد بتحريرها في ساعات فراغه و على عجل، و قد وجدناها وسط كتاب (فصل الخطاب) لشيخ المحدثين آية الله الحاج ميرزا حسين النوري رضوان الله تعالى عليه، وكان صدر الكتاب بطباعة حجرية قبل عشرات السنين. في الحقيقة لم ينو المرحوم الوالد تدوين رد على كتاب الميرزا الذي ذهب الى تحريف

القرآن الكريم ذلك اننى سمعته (والدي) رحمه الله يكرر أنّ الميرزا النوري عدل في أواخر حياته عما أورده في كتابه (فصل الخطاب)، لكن الأجل لم يمهله لتدوين و نشر ذلك، و من خلال سعى بعض المغرضين وأعداء أهل البيت عليهم السلام؛ الذين تشدقوا بهذا الكتاب، و أقدموا على تكثيره في مختلف بقاع الارض والادعاء بأنّ علماء الشيعة يقولون بتحريف القرآن الكريم، و لهذا ارتأينا و من اجل رد هذه التهمة والافتراء عن حياض مذهب أهل البيت عليهم السلام نشر رسالة المرحوم الوالد و بهذه الصورة التي ترونها.

هنا ينبغى أن أشكر الأخ الفاضل محمدرضا جديدىن والذى تجشّم عناء إعداد هذه الرسالة بدقة متناهية و أظهرها إلى النور بهذه الحلّة.

ختاماً احيى الروح الطاهرة للعلامة الكبير المرحوم الوالد، حافظ التراث الإسلامى و نظرائه من كبار علماء الشيعة؛ الذين لم يتوانوا لحظة عن خدمة الإسلام و مذهب أهل البيت عليهم السلام

قم ـ محمود المرعشي النجفي

أمين عام المكتبة والخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية

مقدمة التحقيق

قد استعملت كلمة التحريف في التحريف المعنوي و اللفظي. المعنوي منه، تفسير الكلام و تأويله على غير وجهه، و قد صرّح القرآن الكريم بوقوعه من اليهود، فقال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ ﴾ ا. حيث إنّهم كتموا و غيروا ما في التوراة من صفة النبي (ص).

و هذا النوع من التحريف قد وقع في القرآن الكريم أيضاً و ليس موضع الخلاف، فإنّا نرى بالوجدان تحريف كثير من آيات الكتاب بأيدي المبتدعة حتى صار هذا النوع من التحريف رويّتهم المعمولة، و قد صرّح الإمام الباقر (ع) بوقوعه منهم حيث يقول: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه...». ٢

و أمّا اللفظي منه فعلى أربعة أقسام:

١. التحريف بالزيادة؛ بمعنى أنَّ بعض المصحف الموجود ليس من

١. سورة النساء: ٤٦.

۲. الكافي، ج ١٨ ص ٥٣.

الوحى المنزل. و هذا باطل بالضرورة و لم يقل به أحد من الفريقين.

7. التحريف بالتبديل و التغيير؛ بمعنى قراءة بعض الكلمات على خلاف القراءة التي نزل بها القرآن الكريم. و هذا و إن وقع باجتهادات القرّاء في قراآتهم و لكن لم يتوجه من ناحية تلكم القراآت ضرر شديد إلى الكتاب، لأنّ القرآن منذ صدر الأول حتّى عصرنا الحاضر لم ينسخ و لم يطبع إلّا مطابقاً للقراءة المعهودة لدى جمهور المسلمين - اللا ما ندر و هي ما ينطبق على قراءة عاصم برواية حفص و الظاهر أنّها هي القراءة التي نزل بها جبرئيل (ع). على أنّه قال جمع من المحققين للقرآن و القراآت حقيقتان متغايران.

٣. التحريف بتغيير مواضع الآيات و السور، فقد يتوهم ذلك في قليل من الآيات، و أمّا في السور بمعنى عدم ثبتها وفق ترتيب النزول و رأي النبي(ص) فواقع قطعاً و إن أنكره السيد المرتضى؛ لأنّ السور بخلاف الآيات لم ترتّب في حياة النبي(ص) و لا نريد بجمع القرآن في حياته(ص) إلّا عدم انتشار الآيات و السور في أيدي الصحابة لوجود عدّة من الجامعين في حياة النبي(ص) و يأتى تفصيل ذلك في شرحنا إن شاء الله.

۴. التحريف بالنقصان؛ بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع الوحي المنزل من السماء قرآناً، سواء وقع النقصان من ناحية إسقاط المخالفين أو من ناحية العامل الطبيعى و هو كيفية جمعه.

و التحريف بهذا المعنى وقع موضع خلاف؛ فقد زعم بعض الأخباريين وقوعه، و أنكره آخرون من أصحابنا. و من بعض المشار إليه الحاج ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠ق) فإنّه ألّف فصل الخطاب في تحريف الكتاب. و جعل مطالب الكتاب ضمن ثلاث مقدمات و بابين، و ذكر في الباب الأوّل اثني عشر دليلاً على وقوع التحريف في القرآن الكريم (حسب زعمه الباطل)، و في الباب الثاني أجاب عن أدلّة القائلين بعدم وقوع التحريف فيه بأجوبة واهية.

و قد أصرّ (ره) بعد طبع الكتاب و نشره على أنّ مراده من التحريف خصوص الإسقاط من ناحية الجامعين دون التغيير و التبديل أو النقص من ناحية العامل الطبيعي. الكن نجد في مقدمته الأولى من كتابه خلاف ذلك، حيث إنّه قال: «في نبذ ممّا جاء في جمع القرآن و جامعه و سبب جمعه و زمانه و كونه في معرض تطرق النقص و الاختلاف بالنظر إلى كيفية الجمع مع قطع النظر عمّا يدل على تحققه أو عدمه من الخارج». و ذكر دليله الثاني هكذا: «إنّ كيفية جمع القرآن و تأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير و التحريف فيه».

وكيف كان فقد ردّ عليه جميع العلماء و صرّحوا بعدم قيمة لكتابه، و ألّف في ردّه جمع من الأعلام، منهم سيدنا المعظم الآية الله العظمى السيّد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي قدس الله نفسه و طهر رمسه.

وصف الرسالة

كان أصل الرسالة مختصراً جداً لم تتجاوز ستة صحائف، و لكن وجـدت

١. أنظر الذريعة، ج ١٦، ص ٢٣١_٢٣٢.

معها صحائف منتشرة بعضها يرتبط بالردّ على فصل الخطاب، و بعضها تكرار بمثل ما في الرسالة، و بعضها الآخر مسائل متفرقة في علوم القرآن و أصول الفقه. فأدرجت القسم الأوّل من تلكم الصحائف في الموضع المناسب من الرسالة و جعلته ما بين معقوفين للتمييز عن أصل الرسالة، و حذفت القسم الثاني، و رتبت القسم الثالث و جعلته في آخر الرسالة. و قد سميت الرسالة به القول الفاصل في الردّ على مدّعي التحريف».

و ما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

و في الختام من الواجب عليّ أن أقدم شكري و ثنائي إلى الدكتور السيد محمود المرعشي الأمين العام لادارة مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي (ره) فإنّه بمساعيه الجميلة و هممه العالية قد أحيى كثيراً من آثار أسلافنا الماضين، فجزاه الله خير جزاء المحسنين.

محمدرضا جديدىنژاد

بسمه تعالى

بعد الحمد و الصلاة يقول الراجي فضل ربّه الكريم أبو المعالي شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي حشره الله مع أجداده الطاهرين و تحت لواء القرآن العظيم - إنّه قد طالعت هذا الكتاب المؤلَّف في التحريف، وكلما دققت النظر في أدلته التي سيقت فيه زِدتُ يقيناً بعدم التحريف، فألفيته عير مناسب لشأن مؤلّفه الحبر خريت الفنّ. و باحثت مع جَمّ من الطلبة أشهراً في هذا الشأن و أجبت عن كلّ دليل بأجوبة شافية كافية، و رأيت أنّ عمدة الأدلّة فيها للتحريف هي الروايات و هي على أقسام فأكثر من نصفها ضعاف الأسانيد، منقولة عن الغلاة المفرطين في الحبّ، و ضعوها "تشفّيا

١. و هي ـكما قلنا في المقدمة ـاثنا عشر دليلاً.

ر في القرآن الكريم. ٢. أي نقل ألف حديث في تحريف القرآن الكريم.

٣ إشارة إلى أنّ هذه الروايات مجعولات، و المجعول مغاير للضعيف؛ لأنّ الضعيف يطلق على ماكان في سنده ضعف مع احتمال الصدق و إمكان قبول متنه بمجعل العمل أو الاعتقاد مطابقاً له مع غضّ النظر عن ضعفه و عدم حجيته، و إن ساعده دليل من الخارج



لغيظ صدورهم حيث رأوا تأخّر الأثمة عليهم السلام عن مقاماتهم، فاختلقوا هذه الروايات ، أو عن النصاب أعداء الله وضعوها لغرض إقدارهم عليهم السلام - ، و أكثرها منقولة عن السيّاري الضعيف، و أبان بن عيّاش و ابن أَشْتَه ، و السجستاني الوضّاعين.

(كعمل الأصحاب) فإنه يتلقى بالقبول. و المجعول يطلق على ما لا يمكن قبول متنه شرعاً أو عقلاً أو هما معاً كروايات تحريف القرآن. و الأكثر ورود المجعولات بأسانيد الضعيف، و إن اتفق ورود ما لا يمكن قبول متنه بسند صحيح فيلزم أولاً تأويله و ردّ علمه إليه تعالى، و إن لم يمكن نضربه عرض الجدار كما إذا ورد بسند ضعيف.

 ا. فإن في كثير من تلك الروايات التصريح باشتمال القرآن المجيد على اسم أميرالمؤمنين على عليه السلام ـ و آل محمد و ماجرى من الظلم عليهم.

٢. أي إزالة قدرتهم عليهمالسلام.

٣. هو أبو عبدالله أحمد بن محمد بن سَيّار، يعرف بالسيّاري، يأتي من المؤلف - قدس
 سره - ترجمته في آخر الرسالة.

٤. لا يوجد رجل بهذا الاسم في الكتب الرجالية و لا في سند من أسناد الروايات التي نقلها النوري في فصل الخطاب، و الظاهر أنّ مراد المؤلف ـ قدس سره ـ أحمد بن عياش الذي نقل النوري من كتابه «مقتضب الأثر» كثيراً، و قد اضطرب الرجل و اختلّ في آخر عمره. أنظر رجال النجاش، ص ٨٥، رقم ٧٠؟؛ النهرست، ص ٣٣، رقم ٨٩

هو محمد بن عبدالله ابن أَشْته، أبوبكر الأصبهاني، المُقرىء، النحوي. كان من علماء العامة و كتاب المصحاف الذي نقل منه السيوطي في الإنتان كثيراً من تأليفاته و نقل النوري عنه بواسطة الإنتان. توفّى بمصر سنة ستين و ثلاثمائة. أُنظر ترجمة الرجل في معونة اللؤاء الكباد، ج ١، ص ٣٦١، رقم ٣٤٠.

٦. هو حبيب بن المعلّى السجستاني، كان من أصحاب السجاد، و الباقر، و الصادق عليهم السلام، كذا في دجال الطوسي (ص ١١٣ و ١٩٥ و ١٩٥ و ١٩٤)، دون ذكر شيء من المدح و الذمّ. و قال الكشّي في رجاله (ص ٣٤٧، رقم ١٤٤): «محمّد بن مسعود، قال: حبيب

[* و بعضها ينتهي سنده إلى مُعَلَىٰ بن خُنَيْس الكوفي البزّاز الذي قال جش في حقّه: «كوفي، بزّاز، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه». ا

كان مغيريًا، ثمّ دعى إلى النفس الزكية و قتل في هذه العقيدة. و الغلاة يضيفون إليه كثيراً و لا أرى الاعتماد على شيء من حديثه. ٢

و بعضها ينتهي سنده إلى علي بن حديد الذي قال الشيخ في حقّه في يب (في باب الرباء): «أنّه ضعيف جداً، لا يعوّل على ما ينفرد به». "

⇒ السجستاني كان أولاً شاريًا، ثمّ دخل في هـذا المـذهب وكـان مـن أصـحاب أبـي جعفر و أبىعبدالله ـعليهماالسلام ـمنقطعاً إليهما».

فالرجل كان أولاً من الخوارج، ثمّ صار إماميّاً واختصّ بالصادقين ـ عليهماالسلام ـ ولقول الكشّي «منقطعاً إليهما» عدّ من الممدوحين، فلعلّ المجعولات جاءت من جهة بعض الرواة عنه، كما جاء في جابر الجعفي، أو رواها قبل استبصاره.

* وجدنا من هنا إلى قوله: «إلى هذا النصب» في الصحائف المتفرّقة كما أشرنا إليه في المقدمة.

١. رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم: ١١١٤.

٢. كذا ضعّفه أبن الغضائري في الرجال المنسوب إليه، أُنظر رجال ابن الغضاؤي، ص ٨٧٠ الرقم: ١١٦، باختلاف يسير في الألفاظ.

و قد عدّه الشيخ في النية (ص ٣٤٧) من السفراء الممدوحين و قال: «و منهم المعلّى بن خنيس، وكان من قوّام أبي عبدالله(ع)، و إنما قتله داود بن عليّ بسببه، وكان محموداً عنده، و مضى على منهاجه و أمره مشهور...».

فما قاله الشيخ يقتضي عدالة الرجل، بل فوقها و لكن لتعارضه مع قول النجاشي و ابن المغضائري لم يتوجّه إليه أكثر علماؤنا، منهم العلامة في الخلاصة (ص ٤٠٩) و المختلف (ج ١، ص ١٣١) و ابن داود في الرجال (ص ٢٧٩) و الشيخ عبدالنبي في حاوي الأقوال (ج ٤، ص ٣١٦_٣١).

٣. النهذيب، ج ٧، ص ١٠١، و في رجال الكني (ص ٥٧٠): وقال نصر بن الصبّاح: على بن
 حديد بن حكيم، فطحيّ، من أهل الكوفة، وكان أدرك الرضا عليه السلام».



[تفصيل] الأجوبة عن هذه الروايات

منها: أنّها نقلت في كتب قد نقلت فيها الأخبار الصريحة في الجبر أو الصريحة في التفويض أو الصريحة في سهو النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم _فهذه حالها. ا

> و منها: أنّها ضعاف السند، كما تقدم. و منها: أنّها معرضة عنها عند الأصحاب. ٢

١. ذكرها ـ باختلاف يسير في الألفاظ ـ السيّد المحقق البغدادي في شرح الوافية.

نشير إلى أهم هذه الكتب التي نقل فيها تلك الروايات وروايات التحريف مع ذكر عددها، علماً بأنّ مجموع الروايات التي نقلها المحدّث النوري من كتب الإمامية يبلغ ١٠٥٤ رواية: الف) كتاب القراآت، لأحمد بن محمّد السيّاري الذي ضعّفه الشيخ و النجاشي و ابن الغضائري (يأتي من المؤلف ـ قدس سره ـ ترجمته نقلاً عن الكتب الرجالية في أواخر الرسالة)، تبلغ رواياته في فصل الخطاب ٣٥٠ رواية.

ب) تنسير علي بن إبراهيم التمي، تبلغ رواياته ٨٦رواية، و هو و إن كان من أجلاء الإمامية لكن التفسير على ما ذكره جمع من المحققين منسوب إليه من غير أن يكون من مولّفاته، و انما هو تلفيق من املاآته على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمّد العلوي، و قسط وافر من تفسير أبي الجارود (الملعون بلسان صادق آل محمّد عليهم السلام) ضمّه إليها أبو الفضل و أكمله بروايات من عنده.

ج) تفسير العاشي، لمحمّد بن مسعود العياشي السمر قندي. تبلغ رواياته في فصل الخطاب ٨٨ رواية. و هو أيضاً من أجلاء طائفة الإمامية، لكن التفسير قد حذف أسانيد رواياته من جانب بعض الناسخين للاختصار، فصارت الروايات مرسلة. و من جملة هذه الكتب: النفير الدنوب إلى الإمام المسكري(ع)؛ الاحتجاج للطبرسي؛ تفير فرات بن إبراهيم الكوفي؛ كتاب السقيفة لسُليم بن قيس الهلالي، فانظر للتفصيل: صيانة القرآن من التحريف، ص ٢٢٢-٢٣٧.

٢. وقد ثبت في محلّه أن إعراض الأصحاب سيما عن الأخبار الصحيحة السندكاشف عن الخلل؛ لأنّ قدماء أصحابنا كانوا أصحاب الأخبار و الآثار الصحيحة لا أصحاب الآراء و الاجتهاد، فإعراضهم يكشف عن وجود الآثار الصحيحة في عدم تحريف القرآن.

ومنها: ما ذكره كاشف الغطاء من أنّه لوكان قد نقصت منه شيء، لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه و لا تخذه أعداء الإسلام من أعظم المطاعن على الدين. ا

و منها: أنّ هذه الأخبار على فرض صحّة أسانيدها ـ من باب فرض المحال ـ متناقضة، فبعضها يدلّ على أنّ المنزَل كان مشتملاً على جميع العلوم ٢ فأُسقِط، و بعضها يدل على أنّ الساقط ماكان على المخالفين. ٣

ومنها: ما ذكره كاشف الغطاء من أنّه على فرض صحّة الأسانيد بأن يراد

١. كنف الغطاء، ج ٢، ص ٢٩٩ باختلاف يسير في الألفاظ.

و كخبر نقله في الاحتجاج (ج ١، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨) عن أبي ذر الغفاري أنّه قال: «لمّا توفّي رسول الله (ص) جمع عليّ (ع) القرآن و جاء به إلى المهاجرين و الأنصار و عرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله (ص) فلما فتحه أبوبكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر و قال: يا عليّ اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه (ع) و انصرف ثمّ احضروا زيد بن ثابت _وكان قارياً للقرآن _فقال له عمر: إنّ عليّاً جاء بالقرآن و فيه فضائح المهاجرين و الأنصار، و قد رأينا أن نؤلف القرآن و نسقط منه ماكان فيه فضيحة و هتك للمهاجرين و الأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك...».

لم أجد ما يدل على اشتمال الساقط على جميع العلوم و لعل المراد كلياتها، و قد نفى البُعد في فصل الخطاب بعد نقل الإيراد عن المحقق البغدادي شارح الدافية عن ذلك!
 ٢٠ كند الذن ترك المؤلف شاه الإيراد عن المحقق البغدادي شارح الدافية عن ذلك!

٣. كخبر الزنديق ـ كما مثل به شارح الرافية ـ الطويل، المنقول في الاحتجاج (ج ١، ص ٣٥٨) و فيه بعد ذكره ـ عليه السلام ـ عرض القرآن الذي جمعه عليهم و إعراضهم عنه لوجود أسماء أهل الحق و الباطل فيه ما نصّه (ع): «ثمّ دفعهم الاضطرار بورود المسائل عليهم عمّا لا يعلمون تأويله إلى جمعه و تأليفه و تضمينه من تلقائهم ما يقيمون به دعائم كفرهم، فصرخ مناديهم: من كان عنده شيء من القرآن فليأتنابه. و وكلوا تأليفه و نظمه إلى بعض من وافقهم على معاداة أولياءالله، فألفه على اختيارهم. و ما يدل على المتأمّل له على اختلال تمييزهم و افترائهم و تركوا منه ما قدروا أنّه لهم و هو عليهم... الخبر».



النقص مما خلق لا ما أنزل، أو النقص بالنسبة مما أنزل من السماء لا مما وصل إلى النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ أو النقص في المعاني، أو الناقص الأحاديث القدستة. ا

ومنها: أنَّ بعضها يدل على التحريف بالزيادة و النقصان كرواية على بن إبراهيم القمى بإسناده عن حريز، عن الصادق عليه السلام ـ (في سورة الفاتحة): «صِراطَمن أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغيرالضّالِّينَ». ٢

و كما في العياشي من أنّهم جعلوا «آل عمران» بدل «آل محمّد» "و من البديهي المسلّم عند الكل، عدم وجود الزيادة في الكتاب. و ادعى الإجماع على العدم وجوه الأعلام كالمفيدع و الشيخ و غيرهم. ٦

١. كشف الغطاء، ج ٢، ص ٢٩٩ باختلاف يسير في الألفاظ.

۲. تفسير القمى، ج ١، ص ٢٩.

٣. جاءت الرواية هكذا: عن هشام بن سالم قال: سألت أباعبدالله _ عليه السلام _ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله اصْطَفِيٰ آدَمَ و نُوحاً وَ آلَ إِبْراهِيمَ و آلَ عِمْرانَ ﴾ ٣٦: ٣٣٠.

قال: «هو أل إبراهيم و أل محمّد على العالمين، فوضعوا اسماً مكان اسم» (تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٨، الرقم: ٣٠).

٤. فإنّه _رحمه الله _قال في أوائل المغالات (ص ٨١): ﴿ وَ عَـندَى أَنَّ هَـذَا القَّـولَ [إنَّ القَّـرآن لم ينقص منه كلمة و لا آية و لا سورة] أشبه من مقال من ادعىٰ نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصواب؛ واما الزيادة فيه فمقطوع فسادها».

٥. و سيأتي نقل كلامه _رحمهالله _من المصنف قدس سره.

آ. منهم الصدوق _رحمه الله _ فإنه قال في الاعتنادات (ص ٨٤): «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمّد ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ هو ما بين الدفتين و هو ما في

في مجمع البيان: «الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه». أو كذا السيّد المرتضى فإنّه أصرّ غاية الإصرار و عدّد ذلك من الأمور المقطوعة التي لا ينبغي التأمل فيه، وقال: «إنّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية قوم لا يعتد بخلافهم». ٢

و قال الشيخ في التبيان: «و أمّا الكلام في زيادته و نقصانه فممّا لا يليق به، أمّا الزيادة فمجمع على بطلانه، و أمّا النقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا». "

⇒ أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، و مبلغ سوره عند الناس مائة و أربع عشرة سورة، و عندنا أنَّ «الضحى» و «الم نشرح» سورة واحدة «و لإيلاف» و «ألم تر كيف» سورة واحدة، و من نسب إلينا أنَّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب».

و منهم أيضاً ابن شهر آشوب ـ رحمه الله ـ فإنّه قال في متنابه النرآن و مختلفه (ج ٢، ص ٧٧): «... و الصحيح كلّ ما يروى في المصحف من الزيادة انما هو تأويل، و التنزيل بحاله ما نقص منه و ما زاد».

و منهم أيضاً العلامة الحلّي ـ رحمه الله ـ فإنّه قال في اجربة المسائل المهناوية (ص ١٢١) عندما سأله السيّد المهنا عن التحريف بالزيادة و النقصان، أو التقديم و التأخير فقال ما نضه: «الحقّ أنّه لا تبديل و لا تأخير و لا تقديم فيه، و أنّه لم يزد و لم ينقص، و نعوذ بالله تعالىٰ من أن يعتقد مثل ذلك و أمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول عليه و آله السلام المنقولة بالتواتر».

و أُنظر عبائر عدَّة أُخرى من الأعلام في العبارات التالية من المصنف قدس سره.

١. مجمع البان، ج ١، ص ١٥ و تمام العبارة هكذا: «و الكلام في زيادة القرآن و نقصانه مما لا يليق بالتفسير. أما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، و أما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا و قوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً و نقصاناً و الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه».

الذخيرة في الكلام، ص ٣٦٤ عن سلامة النرآن من التحريف، ج ١، ص ٨٧
 التيان، ج ١، ص ٣ باختلاف يسير في الألفاظ.

و منها: أنّ روايات التحريف على فرض قبولها تدل أكثرها على أنّ فضائل على على على علي علي السمه عليه السلام للا على علي عليه السلام و عترته أُسقطت أ، و التصريح باسمه عليه السلام للائم حديث الغدير المسلم عند الفريقين، فإنّه صريح في نصبه بأمره تعالى مع ضمانه حفظه لو بلغ فلو كان اسمه مذكوراً لم يحتج إلى هذا النصب. [7] هذا بالنسبة إلى مايقرب من ثلث الروايات المنقولة في الكتاب، والبقية إمّا صريحة في إسقاط التأويلات كما ينص على ذلك كلام أمير المؤمنين على النهج و غيرها حيث قال: «جئتكم به كملاً مشتملاً على كيفية نزولها و المعنى بها و أنّها نزلت ليلاً أو نهاراً، الحديث». "

و امّــا مــحكومة للأدلّــة الدالّـة عـلى أنّـهم أقـاموا حـروفه و حـرّفوا

 ١. و من أهم هذه الروايات ما روي في الكاني (ج ٢، ص ٦٢٧)، و تنسير العياشي (ج ١، ص ١٩)
 عن أبي جعفر (ع) قال: «القرآن نزل على أربعة أرباع: ربع فينا، و ربع في عدونا، و ربع سنن و أمثال، و ربع فرائض و أحكام، و لناكرائم القرآن».

و منها أيضاً ما روي في تنسير الدياشي (ج ١، ص ١٣) بإسناده عـن الصــادق(ع): «لو قــرىء القرآن ـكما أُنزل ــلألفينا مسمّين».

و منها أيضاً ما روي في تنسير العياشي (ج ١، ص ١٣) بإسناده عن أبي جعفر (ع) قال: «لو لا أنّه زيد في كتاب الله و نقص منه، ما خفي حقّنا على ذي حجي».

و منها أيضاً رواية الكاني (ج ١، ص ٤١٧) بإسناده عن أبي جعفر (ع) قال: «نــزل جــبـر ئيـل بهذه الآية على محمّد(ص) هكذا: ﴿و إِنْ كنتم في رَيبٍ ممّا نزَّ لَنا عَلَىٰ عَبْدِنا ــ في عليّ ـــ فَأَتُوا بَسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ﴾».

٢. كذا قال أيضاً المحقق الخوني في البان (ص ٢٣٠)، و لا يخفى أنّ هذا من أتم الدلائل،
 و سيشير المؤلف ـ قدس سره ـ إلى تلك الطائفة من روايات التحريف مرة أُخرى و يذكر
 جواباً آخر.

٣. لم نجده في نهج البلاغة، لكنه روي في عدد من المصادر باختلاف يسير، منها تنسير الصافي
 المقدمة السادسة، ص ١١.

√(17)

حدوده ١، و امّا مبتلاة بمعارضات أقوى منها. ٢

و جماع القول في حق تلك الروايات على فرض قبول أسانيدها - أنّها إمّا ناظرة إلى التأويلات "، أو أنّ ما نزل عليه صلّى الله عليه و آله و سلّم - كان أكثره من هذا الموجود، و من الواضح أنّ النسبة بين المنزل من الله عليه و آله و سلّم - و القرآن، العموم المطلق، إذ كلّ قرآن منزل

١. و الدليل الدال ما ورد بهذا المعنى في الكاني (ج ٨ ص ٥٣) عن أبي جعفر الباقر (ع) في
رسالته إلى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم
يروونه و لا يرعونه...».

و لتوضيح الحكومة نقول: إنّ روايات التحريف جاءت على طوائف ليست متحدة في المفاد، فمن تلك الطوائف روايات جاء فيها لفظ «التحريف» و تدل على التحريف بعنوانه، و هي تبليغ عشرين رواية؛ فمنها ما رواه الكليني (الاكافي ج ٨٠ ص ١٢٥) و الصدوق (الخصال، باب الثلاثة، ص ١٧٤) و الكشّي (اختيار معوفة الرجال، ص ٤) بإسنادهم عن علي بن سويد، قال: «كتبت إلى أبي الحسن موسى (ع) و هو في الحبس كتاباً إلى أن ذكر جوابه (ع) بتمامه، و فيه قوله (ع): اؤ تمنوا على كتاب الله فحرّ فوه و بدّلوه».

و منها ما عن الصدوق (الخصال، ص ١٧٥) بإسناده عن جابر عن النبي (ص) قال: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، و العترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّ فوني و مزّ قوني. و يقول المسجد: يا ربّ عطّلوني و ضيّعوني. و تقول العترة: يا ربّ قتلونا و طردونا...».

فالرواية الأولى حاكمة على تلك الطائفة من روايات التحريف و ترشدنا إلى المراد من التحريف و ترشدنا إلى المراد من التحريف فيها التحريف المعنوي لا اللفظي، لأنّه قال(ع) «أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده» و التحريف بهذا المعنى واقع قطعاً وليس هو محلّ النزاع، فإنّ المبتدعة قد حرّفوا القرآن طبقاً لآرائهم و ميولهم.

٢. و سيذكر المؤلف _قدس سره _جملة من تلك المعارضات.

". أي قسم وافر من تلك الروايات ناظر إلى تفسير الآيات و بيان المصداق، فالساقط ما
 كان من هذا القبيل لامن القرآن نفسه.



و ليس كلّ منزل قرآن كالأحاديث القدسيّة '، فمن أين علم أنّ ما ادّعى وجوده عند عليّ '-عليه السلام -كان كلّه قرآناً فمن المحتمل أنّه -عليه السلام -جمع كلّ ما سمعه عنه -صلّى الله عليه و آله و سلّم -من المنزل قرآناً كان أو غيره، و القرآن هو المنزل الخاص بعنوان التحدي و الإعجاز.

و من الواضح الأولي أنَّ ما نقل سقوطه ليس بمثابة يعجز البشر عن الإتيان بخير منه فكيف بمثله ك «سورة الولاية» ٣ و «سورة الرجم» ٤

١. فهي أيضاً تنزيل، وإطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآناً فقط كان من الاصطلاحات المحدثة.

٢. إشارة إلى شبهة أقامها المحدّث النوري، وهي أنّ عليّا(ع) كان له مصحف يخصّه، يغاير المصحف الذي بأيدنا، وقد المصحف الموجود، وكان مشتملاً على زيادات ليست في المصحف الذي بأيدنا، وقد أتى به إلى القوم فلم يقبلوا منه وهذا من الأمور الثابتة و اتفق عليها الفريقان، فماكان بأيدينا ناقص و محرّف، ويدل على ذلك روايات: منها ما في النسير الصافي (المقدمة السادسة، ص ١١) عن الإمام علي (ع) قال: «أتى بالكتاب كملاً مشتملاً على التأويل و التنزيل، و المحكم و المتشابه، و الناسخ و المنسوخ، لم يسقط منه حرف».

و منها ما رواه في الكاني (ج ١، ص ٢٨٨) بإسناده عن جابر قال: «سمعت أباجعفر (ع) يقول: ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، و ما جمعه و حفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب و الأثمة من بعده».

٣. ذكر هذه السورة المختلفة المحدّث النوري نقلاً من كتاب دستان المذاهب (ج ١، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧) قال المؤلف الفاسد ـ بعد ذكر أُصول عقائد الشيعة ـ: «و بعضهم يقول: إنَّ عثمان أُحرق المصاحف و أسقط سوراً كانت نازلة في فضل أهل البيت، منها هذه السورة: بعد البسملة. يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين. أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي و يحذّرانكم عذاب يوم عظيم. نوران بعضهما من بعض و أنا السميع العليم. إنّ الذين يوفون بعهد الله و رسوله في آيات لهم جنّات نعيم. و الذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم و ما عاهدهمالرسول عليه يقذفون في الجحيم. ظلموا أنفسهم وعصوا لوصي الرسول اولئك يسقون من حميم. إنّ الله الذي نوّر السموات و الأرض بما شاء و اصطفىٰ من الممالئكة

مكر الذين من قبلهم برسلهم فأخذتهم بمكرهم إنّ أخذى شديد آليم. إنّ الله قد أهلك عاداً و ثموداً بماكسبوا و جعلهم لكم تذكرة فلا تتقون. و فرعون بما طغي على موسى و أخيه هرون أغرقته و من تبعه أجمعين ليكون لكم آيته و إنّ أكثركم فاسقون. إنّ الله يجمعهم في يومالحشر فلا يستطيعون الجواب حين يسئلون. إنَّ الجحيم ماواهم وإنَّ الله عليم حكيم. يا أيها الرسول بلّغ إنذاري فسوف يعلمون. قد خسر الذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون. مثل الذين يوفون بعهدك إنّي جزينهم جنّات النعيم. إنّالله لذو مغفرة و أجر عظيم و إنَّ عليًا من المتقين و إنَّا لنوفيه حقَّه يوم الدين. ما نحن عن ظلمه بغافلين وكرّ مناه على أهلك أجمعين فإنّه و ذريته لصابرون وإنّ عدوّهم إمام المجرمين...». قال المحدّث النوري بعد نقلها في نصل الخطاب (ص ١٨٠): «قلت: ظاهر كلامه [أي قول صاحب دبستانالمذاهب:وبعضهم يقول إنّ عثمان...] أنّه أخذها من كتب الشيعة، ولم أجد لها أثراً فيها غير أنَّ الشيخ محمَّدبن علي بن شهر آشوب المازندراني ذكر في كتاب المثالب على ما حكى عنه أنّهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية ولعلَها هذه السورة، والله العالم». و بعد هذا يلزم علينا ذكر أمرين: الأول: أن مؤلِّف كتاب دبستان المذاهب ـ بما أنَّه لم يسجّل اسمِه في تأليفه مجهول وتردد نسبة الكتاب _ حسب تحقيق علماء الشرق والمستشرقون ـ إلى عدّة من الفاسدين في المذهب، و آخر نظرية وصل إليها المحققون أنّه «كيخسرو بن اسفنديار، عظيم علماء المجوس في الهند. طبع الكتاب في سنة ١٣٦٢ش بتحقيق الأستاذ رحيم رضا زاده في مجلدين، حيث أورد منن الكتاب في المجلد الأول و تعليقاته في المجلد الثاني و أثبت في هذا المجلد أنَّ المؤلِّف هو كيخسرو.

الثاني: كتاب السئال الذي حكيت عنه تلك العبارة لا يوجد أثر له الآن، ولم يدّع أحد مشاهدة تلك العبارة سوى نقلها بلفظ «حُكي» مجهولاً كما في عبارة المحدّث النوري، أنظر للتفصيل: النرآن الكريم و روايات المدرستين، ج ٣، ص ١٧٢ ـ ١٧٩؛ صبانة النرآن من التحريف، ص ١٩٢ـ١٩٢. قلم الظاهر: آية الرجم، و قد رواها في فصل الخطاب (ص ١١٠ ـ ١١٩) بطرق متعددة من كتب الشيعة و أهل السنة زاعماً سقوطها، و هي هكذا: «إذا زنيا الشيخ و الشيخة ف ارجموهما البتة نكالاً من الله و الله عزيز حكيم»، لاحظ للتفصيل: الفرآن الكريم و روايات المدرستين، ج ٣، ص ٥٥ ـ ٥٥.



و «سورة الحفد» ا و «سورة النورين». ٢

و حيث كان مجموع علي عليه السلام مشتملاً على التأويلات و كل ما نزل، و كانت على خلاف مسلك الطواغيت لم يقبلوه، فاندفع إشكال أنّ عدم قبولهم مجموعه، كاشف عن الإسقاط و التحريف. ٣

و اما إشكال إحراق عثمان أو دفنه سائر المصاحف⁴ فمن الممكن القريب أنّه حيث رأى أنّ كلا من القرّاء كتب في مصحفه ما سمعه أو خطر بباله من التأويلات أو اختلاف القراءات⁶، فأتلفها و حصر بالقرآن المنزل

١. ذكرها وكذا سورة الخلع في نصل الخطاب (ص ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٧٧) نقلاً عن الإنقان (ج ١، ص ١٥٥ و ١٧٣) نقلاً عن الإنقان (ج ١، ص ٣٥) و مجمع الزوائد (ج ٧، ص ١٥٥) و اشتهر السورتان بدعائي الخلع و الحفد، قنت بهما في الصلاة بعض الصحابة، و روي ثبو تهما في مصحف أبيّ بن كعب هكذا: «اللهم إنّا نستعينك و نستغفرك و نشني عليك و لا نكفرك و نخلع و نترك من يفجرك. اللهم إياك نعبد و لك نصلي و نسجد و إليك نسعى و نحفد، نرجوا رحمتك و نخشى عذابك، إنّ عذابك بالكافرين ملحق».

٢. اسم آخر لسورة الولاية.

٣. قد ذكرنا أنّ الإشكال وجود الروايات الدالّة على أنّ مصحف الإمام عليّ (ع) مشتمل على أبت بعاض ليست موجودة في القرآن الذي بأيدينا؛ فما ذكره المؤلف قدس سره هنا صورة أنحرى عن الإشكال.

٤. و تقرير الإشكال هكذا: لقائل أن يقول: لا يخلو من أن يكون في تلك المصاحف ما هو في هذا المصحف أو كان فيها زيادة أبعاض على ما هو في أيدي الناس، فإن كان فيها ما هو في أيدي الناس فلا معنى لجمعه أولاً إن كان الجامع هو و لإحراقه ثانياً و لا يظنه ذو فهم، و إن كان فيها زيادات على ما في أيدي الناس و قصد إبطال بعض القرآن فهذا هو الذي نحن بصدد إثباته.

٥. وهي الاختلاف في ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تخفيف و تشديد و غيرهما، و ذلك لا ينافي الاتفاق على أصلها.

-₩

على النبي _صلّى الله عليه و آله و سلّم _بلسان قريش. ا

و مسألة اختلاف القراءة، أكثرها من اختلاف لهجات طوائف العرب و قليلها من أخبار الآحاد. فأصل القرآن متواتر بين المسلمين، داخل في الضروريات، العلم الإجمالي حاصل بكون إحدى القراءات هي المنزل، و ينحل هذا العلم و يتعين أنّه هي القراءة الموجودة بأيدي الناس ، و ذلك لأمر الأئمة عليهم السلام بقراءته و التمسك به و عرض الأخبار عليه و قراءته كما يقرأه الناس المسلمون ، فلا إشكال

١. ورد في صحيح البخاري (ج ٦، ص ٩٩) بإسناده عن أنس: «... أرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت و عبدالله بن الزبير و سعيد بن العاص و عبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّه انما نزل بلسانهم».

٢. الأولى تبديل الفاء بالواو.

٣. لأنّ القرآن اتما يثبت بالتواتر لا بالآحاد، لتوفر الداوعي على نقل ماكان أساساً للدين الإسلام وكلّ شي تتوفر الدواعي على نقله ينحصر طريق ثبوته بالتواتر، و هذا مما اتفق المسلمون عليه أهل السنة و الشيعة. و لا صلة بين تواتر القرآن و عدم تواتر القرآت عجب نفي تواتر القرآن، لأنّ الاختلاف في كيفية الكلمة لا ينافى الاتفاق على أصلها، فالقرآن شيء و القرآآت شيء آخر.

٤. و هي ما ينطبق على قراءة عاصم برواية حفص.

٥. فقد جاء في الكاني (ج ٢، ص ٦٣١، كتاب فضل القرآن، باب النوادر) بإسناده عن سفيان بن السمط قال: سألت أباعبدالله(ع) عن تنزيل القرآن، قال: «إقرأواكما عُلَمتم» و جاء عنه(ع) أيضاً في الكاني (ج ٢، ص ٦٣٣): «إقرأكما يقرأ الناس». و سنذكر في الذيل ما يتعلق بالروايتين.



على هذا او لو لم نقل بتواتر القراءات عن النبى ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ

١. أي على اختلاف القراآت، حيث تمسك النوري في الدليل العاشر من كتابه بمسألة اختلاف القراآت، فقال: «لا إشكال و لا خلاف بين أهل الإسلام في تطرق اختلافات كثيرة و تغييرات غير محصورة في كلمات القران و حروفه و هيئاته فاستقر آراء المخالفين إلى اختيار ما اختاره سبعة منهم أو عشرة. ثمّ إنّه لا بد من انتهاء ما اختاروه و غيره مما يحتمل صحّته إلى النبي (ص) كما زعموه أيضاً و ادعوه في المقام، فيكون القرآن في نفسه و عند نزوله مبنياً على الاختلاف، و حيث إنّ القرآن نزل في جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه و لا اختلاف، كان جميع ما ذكروه غير الوجه الواحد المجهول المردد فيه غير مبتنية إلى رسول الله (ص) و قراءة القرآن به قراءة بغير ما أنزل الله. و ظاهر المصحف الموجود الدائر غير خالص عن بعضه أو أكثره فهو حينذ غير مطابق لما أنزل عليه (ص) إعجازاً و هو المقصود. و هذا الدليل و إن كان غير واف لإثبات نقصان السورة و الآية و الكلمات، لعدم شمول تلك الاختلافات لها إلّا أنّه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل».

هذا خلاصة كلامه و قد عرفت فيما تقدم -أن القرآن شيء و القرآت شيء آخر. و أمّا ما قاله من جهالة الواحد المنزل فهو أيضاً مردود، لأنّ قوله عليه السلام عداقر أكما يقرأ الناس، ناظر إلى أشهر القرآت و الأشهر و المتداول بين الناس منذ الصدر الأوّل حتى عصرنا ما ينطبق على قراءة عاصم برواية حفص و لذلك اختاره سيّدنا المؤلف قدس سره وهي بنفسها قراءة أبيّ بن كعب (سيّد القرّاء) التي جمع عثمان المصاحف عليها حيث كان المملي أبيّاً؛ فقد جاء في كز المسال (ج ٢، ص ٥٨٧) عن عطاء: «أنّ عثمان بن عفان لمّا نسخ القرآن في المصاحف، أرسل إلى أبيّ بن كعب فكان يملي على زيد بن ثابت، و زيد يكتب، و معه سعيد بن العاص يعربه، فهذا المصحف على قراءة أبيّ و زيد». فما جاء في الكاني (ج ٢، ص ١٣٤) عن أبي عبدالله (ع) أنّه قال: «... أمّا نحن فنقرأ على قما جاء في الكاني (ج ٢، ص ١٣٤) عن أبي عبدالله (ع) أنّه قال: «... أمّا نحن فنقرأ على قراءة قراءة أبيّ» لا ينافي ما ذكرناه من اشتهار القراءة التي تنطبق مع قراءة عاصم برواية حفص أبيّا السارة إلى توحيد المصاحف و القراءات على عهد عثمان حيث كان المملي أبيّا، فقوله (ع) الأخير مؤيد أيضاً لما ذكرناه.

أو عن القرّاء. ^ا

هذا، فإذن لا حاجة إلى الاستدلال على عدم التحريف و يكفينا بطلان أدلة التحريف و هناك أدلة على العدم:

[أدلّة على عدم التحريف]

منها: قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ﴾ ٢. و من الواضح أنّ المرادب «الذكر» ليس النبي ـصلّى الله عليه و آله و سلّم ـلمكان التنزيل ٢، فإنّه تعالى ضمن حفظه مع التأكيدات التي تراها. ٤

ومنها: أخبار الثقلين حيث قال: «تمسكوا بها و أنّهما لن يفترقا»، و من

[⇒] أضف إلى ذلك أنّه لو كان لسائر القراآت تلك الشهرة لنقلت إلينا و توجد نسخ كثيرة طبقاً عليها و لم ينحصر طبع المصاحف في العصر الحاضر -إلاّ ماندر -بقراءة عاصم، فتأمل. و أمّا ما قاله من تتميم دليله الواهي بعدم القول بالفصل فقال الأستاذ في صانة القرآن من التحريف (ص ٢٢٠): «أمّا مسألة التتميم بعدم القول بالفصل، فلا موضوع لها أوّلاً. و ثانياً: هي مسألة أصولية تخص الأمور النظرية العقلية دون العلوم النقلية المبتنية على أساس النقد و التمحيص».

١. لعدم وجود الملازمة بين تواتر القرآن وبين عدم تواتر القراآت لما ذكرناه سابقاً، فراجع. و الحق و المعروف عند الشيعة عدم تواتر القراآت، أنظر للتفصيل البان، ص ١٢٣ - ١٥٠.

٢. الحجر (١٥): الآية ٩.

٣. وقد ذكر النوري في تأويل هذه الآية وجوهاً واهمية، أنـظر للـتفصيل: البان، ص ٢٠٧ ـ
 ٢٠٩ صانة الفرآن من التحريف، ص ٤٣ ـ ٤٨.

٤. و هي كلمة وإنّه و لام التوكيد و الاستفادة من ضمير الجمع (نا) و وصف الجمع و تقديم المجرور على متعلّقه.



المعلوم إمكان التمسك بالعترة الفلوكان المراد بالكتاب، الكتاب الذي كان عند عليّ ـ عليه السلام ـ و قلنا لمغايرته مع ما بأيدينا، لم يتمكن العباد من التمسك به ٢، و الأئمة ـ عليهم السلام ـ تمسكوا بخبر الثقلين مراراً في كلماتهم، فلا يقال: إنّه -صلّى الله عليه و آله و سلّم -قال: «لن يفترقا»، و لكن الأُمّة فرّقت بينهما.

ومنها: أخبار عرض الروايات المنقولة عنهم ـ عليهمالسلام ـ على الكتاب و أنَّ ما خالفه زخرف أو باطل أو يضرب على الجدار و نحوها." و منها: قول الثاني عند وفاة النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ بمحضره:

١. باتباع أوامرهم و نواهيهم و هذا شيء لا يتوقف على الاتصال بـالإمام و المـخاطبة مـعه شفاهاً؛ فإنَّ التمسك بالعترة لا يتصور له غير ذلك المعنى الذي لم يتوقَّف تحققه بملاقاة الإمام سواء يمكن للمتمسك الوصول إلى الإمام كزمان الحضور غالباً أم لم يمكن كزمان الغيبة.

٢. لأنَّ التمسك بالقرآن لا يتصور إلَّا بوجوده بين أيدينا، فلا بـد من كـون الصحيح منه موجوداً بين الأمة، و مجرّد وجوده عند الحجة(ع) مع غيبته أيضاً و عدم إمكان الوصول إليه (ع) لا يكفى. أنظر للتفصيل البيان، ص ٢١٠ ـ ٢١٣.

٣. فقد جاء في الكاني (ج ١، ص ١٩) بإسناده عن أيوب بن الحر قال: سمعت أباعبدالله(ع) يقول: «كلّ شيء مردود إلى الكتاب و السنة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو

و فيه أيضاً (ج ١، ص ٦٩) بإسناده عن السكوني، عن أبي عبدالله(ع) قال: «قال رسولالله(ص): إنَّ على كلَّ حقَّ حقيقة، وعلى كـلَّ صواب نوراً، فـما وافـق كـتاب الله فخذوه، و ما خالف كتاب الله فدعوه».

و في ذلك المعنى روايات أخر، فلاحظ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٧٨_ ٨٠. و سيذكر المؤلف قدس سره تقريب الاستدلال بتلك الروايات عند إعادة ذلك الدليل «حسبنا كتاب الله» الظاهر أنّه كان هناك كتاب مدوّن عندالناس وبأيديهم. الومنها: بُعد اشتمال الكتاب المنزل على أسماء الطواغيت و سبابهم و الوقيعة في حقهم في زمانه -صلّى الله عليه و آله و سلّم -مع ما يعلم من شدة مداراته -صلّى الله عليه و آله و سلّم -معهم. ٢

ومنها: أنَّ الكفار من شدة إعجابهم بآيات القرآن كانوا يحفظونها

١. لعدم صحة إطلاق الكتاب على ماكان في الصدور؛ بل ولا على المكتوب إذاكان منتشراً غير مجتمع. و القائل بالتحريف لابد له أن يدعى وقوعه من الخلفاء، و لا يتم ذلك إلا بإنكار جمع القرآن في عهد النبي (ص) و انقطاع تواتر القرآن، فالجامع و هو المحرّف إمّا أن يكون الشيخين أو عثمان أو كلّهم، بمعنى أنّ الثالث أسقط من القرآن ماكان عليهم و لم يوفق سابقيه على حذفه، فأسقطه تكميلاً لعملهما، و أمّا دعوى وقوع التحريف منهم من دون التعمّد فباطل قطعاً لأنّه يستلزم احتمال عدم وصول القرآن إليهم بتمامه و لو بنقل بعض الحفّاظ من صدورهم و هذا لا يظنّه ذو فهم و يدلّ على بطلانه كثير من الروايات و الشواهد التأريخية. و بالخلاصة إذا ثبت جمع القرآن في زمان النبي (ص) و عدم انقطاع تواتره لم يبق مجال كثير لمدّعي التحريف، و سنذكر تفصيل المطلب حين يذكر المؤلف ـ قدس سره ـ بأن الحق كون القرآن مجموعاً في زمان النبي (ص)، فانتظر.

٢. ردّ على قسم من روايات التحريف، مدلولها حذف فضائح القوم و قد نقلنا عدّة منها، و منها أيضاً ما في الكاني (ج ٢، ص ١٣٦) مرسلاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: دفع إليّ أبوالحسن(ع) مصحفاً و قال: «لا تنظر فيه. ففتحته و قرأت فيه: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم، قال: فبعث إلىّ: ابعث إلىّ بالمصحف».

فذكر المؤلف ـ قدس سره ـ في رد تلك الروايات ما عرفته و بمثلها قال شيخ الفقهاء، الشيخ جعفر في كثف النطاء (ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩) ـ في ضمن رد أخبار النقيصة ـ ما نصّه: «ثمّ كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته و حروفه. و خصوصاً ما ورد أنّه صرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين في بعض السور ومنهم فلان وفلان، وكيف يمكن ذلك وكان من حكم النبي (ص) الستر على المنافقين و معاملتهم بمعاملة أهل الدين...».



و يتلونها أكثر من حفظهم و قراءتهم من قصائد الشعراء كـامرء القـيس، فالعادة مقتضية بحفظها و صيانتها.

ومنها: ما ورد من ختم الصحابة عدة ختمات و قراءة القرآن على النبي الصلى الله على النبي المسلم.

ومنها: أخبار النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة و أنّه لا يسوغ أن يختم القرآن في أقلّ من ثلاثة. ٢

ا. فمن تلك الروايات ما روي في كنز العمال (ج ٢، ص ٥٩٠) عن محمد بن كـ عب القـرظي
 قال: «كان ممن ختم القرآن و رسول الله (ص) حي عثمان بن عفان و عليّ بـن أبـيطالب
 و عبدالله بن مسعود».

و منها ما ورد في السن الكبرى (ج ٢، ص ٣٩٦) «عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يختم القرآن في كلّ ثمان و عن تميم الداري أنّه كان يختمه في كلّ سبع».

و منها ما ورد في مند احمد (ج ٥، ص ١٢٤) عن يحيى بن يعمر عن سليمان ابن صرد عن أبي بن كعب قال: «قرأت آية و ابن مسعود خلافها فأتيت النبي(ص) فقلت: ألم تقر ثني آية كذا و كذا قال: بلي...».

وقال السيد المرتضى في جواب المسائل الطرابلسيات: «... إن القرآن كان على عهد رسول الله (ص) مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن... حتى عين النبي (ص) على جماعة من الصحابة حفظهم له، وكان يعرض على النبي (ص) ويتلى عليه، وان جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي (ص) عدة ختمات وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنّه كان مجموعاً مرتباً غير منثور و لامبثوث...»، الذخيرة في الكلام، ص ٣٦٣.

٢. فمن تلك الروايات ما جاء في الكاني (ج٢، ص ٦١٧) عن علي بن أبي حمزة قال: دخلت على أبي عبدالله(ع) فقال له أبو بصير: «جعلت فداك أقرأ القرآن في شهر رمضان في ليلة؟ فقال: لا، قال: ففي ليلتين؟ قال: لا، قال: ففي ثلاث؟ قال: ها و أشار بيده، ثم قال...».

و تقريب الاستدلال أنَّ ما جاء في تلك الروايات و ما شابهها يدل على إمضاء الموجود؛ إذ لو قلنا بالتحريف منعوذبالله - ووجود الصحيح عند الأثمة - عليهمالسلام - لم يمكن لأحد **−**(m)

ومنها: أنّه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ في شدّة الخوف من المنافقين و المداراة معهم و تأليف قلوبهم، حتّى أنّه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ أخفى أمر تبليغ الولاية يوم الغدير حتّى وعده الله الحفظ في حجة الوداع، فلوكان اسم عليّ ـ عليه السلام ـ بالولاية مذكوراً في السور المتقدمة صريحاً لماكان لخوفه و إخفاءه وجه.

و منها: ورود الروايات أنّه كانت إذا نزلت آية أمر النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ بوضعها في أيّ موضع من القرآن. ا

⇒ ختمه؛ لعدم صدق القرآن على المحرَّف الباطل. و قول المحدّث النورى _بعد نقل ذلك

ختمه؛ لعدم صدى العران على المحرّف الباطل. و قول المحدث النوري - بعد نفل ذلك الدليل عن الصدوق (ره) - بأن بناءهم - عليهم السلام - على إمضاء الموجود و تبعية غيرهم فيه اعتراف ببطلان أخبار التحريف، إذ كيف يجمع الإمضاء مع أخبار مدلولها عدم الامضاء، فهل هذا إلا التناقض؟ وقوله أيضاً بأن المراد من القرآن في تلك الروايات الدائر بين الناس للانصراف، قول سخيف، إذ لنا أن نقول إنّ الدائر هو الحقيقي الواقعي قطعاً و حمله على المحرّف يتوقف على صحّة مدعاه (و هو التحريف) فما قوله إلا مصادرة للمطلوب.

 ١. فمنها ما ورد في مسند احمد (ج ٤، ص ٢١٨) عن عثمان بن أبي العاص حيث يقول: وكنت جالساً عند رسول الله (ص) إذ شخص ببصره ثمّ صوّبه ثمّ قال: أتاني جبريل (ع) فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة».

و مسنها مسا روي فسي مناهل النوفان (ج ١، ص ٢٤٠) عسن ابسن عسباس أنّه قسال: وكمان رسولاالله(ص) إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب فقال: ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذاه.

و تقريب الاستدلال أنّ تلك الروايات بضميمة روايات أخر سنذكرها، تدل على كتابة القرآن و جمعه و تواتره في زمان النبي (ص)، و تصور انقطاع التواتر و هدم ما كتب في عهد النبي مع شدة اهتمام الصحابة بحفظه تصور غير معقول، فالقائل بالتحريف لابد له أن يثبت خلاف ذلك، و أنّ الجامع هو الخلفاء كما سعى النوري في ذلك و تمسك



ومنها: تعارض أخبار التحريف بعضها مع بعض في تعيين الساقط ا و عدد الآي. ٢

 جبروایات رواها أهل السنة حول جمع الخلفاء التي یفهم منها عدم تواتر الآیات و إثباتها
 بشاهدین أو بشهادة رجل واحد، و سنذکر تفصیل المطلب حین یذکر المؤلف ـقـدس
 سره ـبأن الحق کون القرآن مجموعاً في زمان النبي (ص)، فانتظر.

ا. فمن هذه الموارد ما روي في سقوط آية الرجم بطرق متعدّدة من كتب الشيعة و أهل السنة، فإنّ واحداً من روايات التي رويت في سقوطها لا يشترك مع رواية أخرى في جميع الألفاظ و إليك هذه الروايات:

 أ. جاء في النقه (ج ٤، ص ٢٦) روى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: «قلت لأبي عبدالله(ع) في القرآن رجم؟ قال: نعم. قلت: كيف؟ قال: الشيخ و الشيخة فارجموها البتة فإنهما قضيا الشهوة».

ب. روي في الكاني (ج ٧، ص ١٧٧ عن وماثل الشيعة، ج ١٨، ص ٣٤٧) بالإسناد عن يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله(ع) قال: «الرجم في القرآن قول الله عزوجل: إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة فإنّهما قضيا الشهوة».

ج. روي في مسند أحمد (ج ٥، ص ١٣٢): «الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً
 من الله و الله عليم حكيم».

د. و في الإنتان (ج ٣، ص ٧٦ نقلاً عن الحاكم) عن زيد بن ثابت قال: «سمعت رسولاالله(ص) يقول: الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة».

و قد ذكر المحدّث النوري عدة أُخر من تلك الروايات في دليله الثالث (ص ١١٠ـ١١٩)، لا مجال لنقلها، و فيما نقلنا كفاية، و القول بأنّها روايـات و مـن المـمكن نـقلها بـالمعنى سخيف؛ لأنّ الرواة عالمون بعدم جواز ذلك في نصوص القرآنية و الأدعية.

٢. وإليك هذه الروايات:

أ. روي في الكاني (ج ٢، ص ٦٣٤) عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (ع) قال: «إنّ القرآن الذي جاء به جبر أيل (ع) إلى محمّد (ص) سبعة عشر ألف آية».

و منها: أنّه دلّت بعض أخبار التحريف على أنّه سقط اسم عليّ عليه السلام ـ في موارد كثيرة أو يعارضه صحيحة أبي بصير المروية في الكافي، قال: قلت له: إنّ الناس يقولون فما له لم يسمّ عليّاً و أهل بيته في كتاب الله! قال: «قولوا لهم إنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ نزلت عليه الصلاة و لم يسمّ لهم ثلاثاً و لا أربعاً ...». أ

ومنها: حكومة بعض الروايات الدالّة على كون الساقط من قبيل التفسير

⇒ ب. أحمد بن محمد السيّاري في كتاب القراآت (مخطوط) عن علي بن الحكم، عن هشام
 بن سالم قال: قال أبوعبدالله(ع): «القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد(ص) عشرة
 ألف آنة».

قال في فصل الخطاب (ص ٢٣٩) بعد نقل هذه الرواية: «كـذا فـي نسـختي و هـي سـقيمة و الظاهر سقوط كلمة سبعة قبل عشرة، لاتحاده متناً و سنداً لما في الكافي؛ بل لا يبعدكون ما فيه مأخوذاً منه فإنّ محمد بن يحيى يروي عن السيّاري».

أقول: ما قاله في عدم بُعد أخذ الكاني عن كتاب القراآت، صحيح و لكن من الممكن زيادة كلمة سبعة في الكاني و كون الصحيح ما في كتاب القراآت، و أضف إلى هذا التعارض في نقل رواية واحدة نقل المحدّث الفيض في الوافي (ج ٩، ص ١٧٨١) الحديث عن الكافي بلفظ «سبعة آلاف آية»، و هذا يدل على أنّ نسخة الكافى عنده كانت بهذا اللفظ.

ج. المولى محمد صالح في شرح أصول الكاني (ج ١١، ص ٨٧) عن كتاب سليم بن قيس الهلالي: «أنّ أمير المؤمنين(ع) بعد وفاة رسول الله(ص) لزم بيته و أقبل على القرآن يجمعه و يؤلفه، فلم يخرج من بيته حتى جمعه كلّه و كتب على تنزيله الناسخ و المنسوخ منه و المحكم و المتشابه و الوعد و الوعد و كان ثمانية عشر ألف آية».

١. وقد نقلنا تلك الطائفة من روايات التحريف في ذيل قول المؤلف قدس سره .:
 «إنّ روايات التحريف على فرض قبولها تدل أكثرها على أنّ فضائل علي (ع)...»،
 فراجع و لا حظها.

۲. الکافی، ج ۱، ص ۲۸٦.



و بيان المراد أو المصداق على أخبار التحريف و أنّ تحريفهم إيّاه معنوي، كما في رواية الفضيل بن يسار المروية في الكافي، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام ـ قال: قلت له: ﴿هـ ذا الذي كـنتم بـه تكـذبون﴾ قال: «يعني أمير المؤمنين عليه السلام. قلت: تنزيل؟ قال: نعم». ٢

فإنّه ظاهر في كون المراد بالتنزيل، بيان الله النازل على النبي ـ صلّى الله عليه و آله ـ و إن لم يكن من القرآن. "

[* و منها: إقوله تعالى]: ﴿ وَ إِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ ﴾. ٤ و ورود التحريف عليه إتيان الباطل من خلفه. ٥

ومنها: الأخبار المتواترة الدالة على عرض الروايات على الكتاب ، والعرض على المحرَّف المبدَّل لا وجه [له]، و على المنزل المحفوظ لا يستطاع، و أكثر الأخبار الآمرة بالعرض صادرة بعد عصر النبوة عن الأثمة عليهم السلام. ٧

١. الصحيح: محمد بن الفضيل.

٢. الكاني، ج ١، ص ٤٣٥، و الخبر طويل، و ما نقله المصنف_قدس سره_وقع في آخره.

٣. التنزيل؟ مصدر مزيد فيه، و أصله النزول فقد يستعمل و يراد به ما نزل مطلقاً و إطلاقه على ما نزل قرآناً فقط من الاصطلاحات المحدثة، أنظر للتفصيل اليان، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

^{*} وجدنا من هنا إلى قوله: «فصاحة الكلام كما ترى» في الأوراق المتفرقة كما أشرنا إليه في المقدمة. ٤. سورة فصّلت: ٤١-٤٦.

٥. لأنّ التحريف أكمل مصاديق الباطل. أُنظر للتفصيل البيان، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

٦. قد ذكرنا بعض تلك الروايات فيما سبق من ذكر هذا الدليل بنفسه دون تقريب الاستدلال.

٧. و هذا الدليل حسن، أشار إليه عدّة من العلماء و لا يمكن الخدشة فيه بما قاله النوري في
 ردّه حيث إنّه _ بعد نقل الدليل _ قال: «و الجواب أنّ ما ورد عنه (ص) في ذلك لا ينافي ما



و منها: لو قيل بالسقوط لارتفع الوثوق في الرجوع إليه، لمكان العلم الإجمالي ، فتختل حال الظواهر. ٢

⇒ ورد في التغيير بعده (ص)، و ما جاء عنهم - عليهم السلام - فهو قرينة على أنّ الساقط لم يضرّ بالموجود و تمامه من المنزل للاعجاز فلا مانع من العرض عليه مضافاً إلى اختصاص ذلك بآيات الأحكام فلا يعارض ما ورد في النقص فيما يتعلق بالفضائل و المثالب». أقول: أمّا ما قاله من عدم المنافاة بما ورد بعده (ص) فلا يظنّه ذوفهم؛ لأنّه و بعض من اشترك معه في القول بالتحريف، يقول بالتحريف بعد النبي (ص) في قليل من الزمان (عصر الخلفاء الثلاثة) فعلى هذا يلزم تخصيص قوله (ص) و هو في مقام جعل الميزان بمن عاصره من الصحابة فهل يلتزم بذلك من له أدنى فضل؟ أضف إلى ذلك إمكان وصول كثير من الصحابة إليه (ص) و المخاطبة معه (ص) فحينئذٍ لم تبق فائدة في قوله (ص) - نعوذ بالله - و الحال أنّه في مقام جعل الميزان لمعرفة الصحيح من السقيم إلى يوم القيامة. و الما ما قاله من أنّ ما جاء عنهم - عليهم السلام - قرينة على أنّ الساقط لم يضرّ بالموجود فهذا أيضاً مردود لأنّ قرينيتها تتوقف على القول بالتحريف، فما دام لم يثبت لا يمكن القول بها؛ لأنّه من قبيل المصادرة على المطلوب فحينذ أخبار العرض معارضة لا يمكن القول بها؛ لأنّه من قبيل المصادرة على المطلوب فحينذ أخبار العرض معارضة

وامًا ما قاله من اختصاص العرض بآيات الأحكام فلا يعارض ما ورد في النقص فيما يتعلق بالفضائل والمثالب فهو أيضاً مردود ولنا عرض نفس أخبار التحريف على هذا الموجود بأيدينا فإذا فعلنا ذلك نجدها مخالفة له لدلالتها على أنّه ليس ذلك الكتاب النازل على رسولالله (ص) و الحال أنّه عزّوجل يقول: ﴿إِنّا نحن نزّلنا الذكر و إِنّا له لحافظون﴾.

١. أي العلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر بذلك.

لجميع أخبار التحريف بفحواها و تدل على إمضاء الموجود.

٢. هذا رأي المؤلف - قدس سره - وقد قال جماعة من المحققين إنّ القول بوقوع التحريف لا يمنع من التمسك بالظواهر منهم المحقق الأنصاري في الماثل (ج ١، ص ١٦٠ التنبيه الثالث) قال: «إنّ وقوع التحريف في القرآن - على القول به - لا يمنعُ من التمسك بالظواهر، لعدم العلم الإجمالي باختلال الظواهر بذلك، مع أنّه لو علم لكان من قبيل الشبهة المحصورة، أمكن القول بعدم الشبهة الغير المحصورة. مع أنّه لو كان من قبيل الشبهة المحصورة، أمكن القول بعدم صدرة المحمورة المحمورة

ومنها: أنّ الإسقاط مع شدة هذا الضبط و الاهتمام به خارج عن مجارى العادة. ا

و من الوجوه المؤيدة لعدم التحريف أنّ الناقص إن كان جزءاً من الكلام مربوطاً به بحيث يكون لهذا الجزء دخل في الفصاحة، يلزم النقص في فصاحة كلام الله، فيلزم عدم كون ما بأيدينا معجزاً أبدياً.

و دعوى احتمال كون الساقط بحيث لا تختل بسقوطه فصاحة الكلام كما ترى. ٢]

إذا دريت ما تلونا عليك فبالله تعالى يجوز عقلك ـ لو لم تعقله بعقال الشبهات ـ التحريف بأمثال هذه الأدلة الواهية التي عمدتها عند أرباب التحريف الروايات التي قد عرفت حالها كلا ثمّ كلا.

⇒ قدحه، لاحتمال كون الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر الغير المتعلّقة بالأحكام الشرعية العملية التي أمرنا بالرجوع فيها إلى ظاهر الكتاب، فافهم».

أقول: لعلً المؤلف - قدس سره - احتمل - في فرض السقوط - أنّ بعض الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر المتعلقة بالأحكام الشرعية، و يؤيده ملاحظة الروايات الواردة المجعولة حول جمع القرآن و شطر من أخبار التحريف، أو احتمل منع خروج غير آيات الأحكام (و هي الآيات المتعلقة بالقصص و الوعد و الوعيد و الأمثال و المواعظ) عن محلّ الابتلاء (و قد ذكر علماؤنا لاثبات دخول جميع القرآن في موضع الابتلاء طرقاً) فلا تختص حجية الظواهر بآيات الأحكام، و عليه فالعلم الإجمالي بوقوع الخلل في بعض الظواهر بواسطة سقوط القرائن يمنع عن حجية أصالة الظهور في جميع الآيات فلا محيص عن منع السقوط كما فعله المؤلف - قدس سره - و سائر العلماء.

 فمن لاحظ الجوامع الحديثية والتواريخ يجد شدة اهتمام الصحابة بحفظ القرآن و ختمها ويقطع بتواترها من عهدالنبي (ص) إلى الآن، وقد مرّ بعض ما يدل على ذلك و يأتي بعض آخر.
 و هو خلاف الفرض.

₹

[دلائل مدعي التحريف والجواب عنها]

و لهم أدلّة أُخرَى أعرضنا عن ذكرها لوضوح بطلانها كالتمسك بأنّه ما وقع في الأمم السالفة لابدأن يقع في هذه الأمّة، و المعلوم أنّه وقع التحريف في التوراة و الانجيل و لابدأن يقع في كتابنا. ا

و فيه المنع صغروياً وكبروياً.٢

الدليل مركب من مقدمتين: الأول أنّ كلما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمّة. و قد أخذ النوري تلك المقدمة من بعض الروايات، نقلها من طريقي الشيعة و أهل السنة، فمنها ما رواه الصدوق في كمال الدين و تمام النعمة (ص ٥٧٦، الباب ٥٤) عن غياث بن ابراهيم، عن الصادق(ع)، عن آبانه(ع) قال: قال رسول الله (ص): «كلّ ماكان في الأمم السالفة فإنّه يكون في هذه الأمّة مثله، حذو النعل بالنعل و القدّة بالقدّة».

و المقدمة الثانية: وقوع التحريف في التوراة و الانجيل فقال النوري في فصل الخطاب (ص ٣٥): «وقوع التغيير و التحريف في الكتابين و أنّ الموجود بأيدي اليهود و النصارى غير مطابق لما نزل على موسى و عيسى ـ على نبيّنا و آله و عليهماالسلام ـ بمكان من الوضوح؛ بل هو مقطوع به بعد ملاحظة الآيات الكثيرة و الأخبار المتواترة و إجماع المسلمين. بل ملاحظتهما في أنفسهما كافية في إثبات المطلب و مغن عن الاستدلال عليه بها و قد تعرض جماعة لذكر الشواهد الداخلية فيهما الدالة على المغايرة بينهما و بين ما نزل عليهما ـ عليهماالسلام ـ و نحن نشير إلى بعضها...».

ثمّ برهن المحدث النوري (إلى ص ٥٣) على وقوع التحريف في التوراة و الإنجيل.

٢. أمّا منع الصغرى و هي وقوع التحريف في التوراة و الإنجيل فلأنّ ما نطق به القرآن و شهدت به الأخبار هو التحريف المعنوي لا اللفظي بتبديل النصّ أو الزيادة أو النقص؛ إذ تأريخ العهدين يشهد بضياع نسخهما الأصلية قبل مجيء الإسلام بقرون و أنّ الموجود منهما تراجم ناقصة و التحريف اللفظي وقع في هذه التراجم. وقد ذكر الأستاذ في صانة القرآن من التحريف (ص ١٣٣ ـ ١٥٠) فهرساً موجزاً عن تأريخ الكتابين وقصة حياتهما فلاحظ تفصيل ذلك فيها.

و كالتمسك بالأخبار الواردة أنّ القرآن عند الأئمة و يظهره المهدي عجل الله فرجه. ا

و فيه أنّه لا ينافي القول بعدم التحريف، إذ القرآن مع جميع تأويـلاته و بطونه و مراداته و أمثاله و كيفية نزوله عندهم. ٢

و كالتمسك بأخبار ٣ «اقرأ القدر كما أُنزلت لاكما يقرؤها الناس»

و امّا منع الكبرى فقال المحقق الخوتي في البان (ص ٢٢٠ ـ ٢٢١) ما موجزه: الروايات المشار إليها أخبار آحاد لا تفيد علماً و لا عملاً، و دعوى التواتر فيها جزافية ولم يذكر من هذه الروايات شيء في الكتب الأربعة. و كثير من الوقائع التي حدثت في الأمم السابقة لم يصدر مثلها في هذه الأمة كعبادة العجل، و تيه بني إسرائيل أربعين سنة، و غرق فرعون و أصحابه و ملك سليمان للإنس و الجن... و هذا أدل الدليل على عدم إرادة الظاهر من تلك الروايات، فلا بد من إرادة المشابهة في بعض الوجوه و يكفي في صحة التشابه و وقوع التحريف عدم اتباعهم لحدود القرآن و إن أقاموا حروفه كما في الرواية التي تقدمت (الباقر (ع) في رسالته إلى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرقوا حدوده ...»).

١. فمن تلك الروايات ما رواه المفيد في الإرئاد (ج ٢، ص ٣٨٦) مرسلة عن جابر الجعفي عن أبي جعفر الباقر (ع) قال: «إذا قام قائم آل محمد (ص) ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزل الله. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التألف».

و منها: ما رواه في الكاني (ج ١، ص ٢٢٨) بإسناده عن جابر قال: سمعت أباجعفر (ع) يقول: «ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، و ما جمعه و حفظه كما نزّله الله تعالى إلّا علىّ بن أبى طالب و الأثمة من بعده عليهمالسلام».

و منها: ما رواه في الكاني (ج ١، ص ٢٢٨) بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قــال: «مــا يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره و باطنه غير الأوصياء».

٢. أُنظر للتفصيل صيانة القرآن من التحريف، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١؛ البيان، ص ٢٢٣.

٣. كذا، و الظاهر: بخبر.



المروي في مستدرك الوسائل. ^ا

و فيه ضعف السند و اشتماله على الغلاة كأحمد بن مهران أو غيره.

و كالتمسك بكون العادة قاضية بأنّه لوكان جامع شتات شيء غير المعصوم [يمكن] سقوط بعض أجزائه، و القرآن كان مكتوباً على العسيب و الأكتاف فجمعه الثالث فسقط منه شيء."

١. لم أجدها في المصدر.

٢. في مجمع الرجال (ج ١، ص ١٦٩) نقلاً عن ابن الغضائري أنّه قال: «أحمد بن مهران، روى عنه الكليني في كتاب الكافي، ضعيف». و نقلها العلامة أيضاً في خلاصة الأقوال، ص ٣٣٤. رقم ٢٧٧٧. و قال في معجم رجال الحديث (ج ٢، ص ٣٤٦): «اعتمد عليه الوحيد _ قدس سره _ في التعليقة لترحّم الكليني عليه في عدة موارد، و إكثاره الرواية عنه، و فيه ما لا يخفى».

٣. هذه الشبهة مبتنية على صحّة الروايات الواردة حول جمع القرآن في كتب أهل السنة، وهي تدل على أن جمع القرآن كان بعد وفاته (ص). هذا موضع اشتراك تلك الروايات؛ إذ هي متناقضة في أنفسها من جهات شتى أوّلها و هو أهمّها _ تعيين الجامع و المتصدي للجمع، و ها ننقل موجز الروايات أولاً ثمّ نعقبها بما يرد عليها:

أ. روي في صحيح البخاري (ج ٦، ص ٩٨، كتاب فضائل القرآن) عن زيد بن ثابت، قال:
 «أرسل إليَّ أبوبكر، مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبوبكر: إن عمر
 أتاني، فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن، و إني أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، و إنّى أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ؟ قال عمر: هذا و الله خير، فلم يزل عمر يرا عمر يرا عمر يرا عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك و رأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبوبكر: إنّك رجل شاب عاقل لانتهمك و قد كنت تكتب الوحي لرسول الله (ص)، فتتبع القرآن فاجمعه فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله (ص)؟ قال: هو و الله خير، فلم



ب. روي في كنز الممال (ج ٢، ص ٥٧٣): «إنّ أبابكر الصديق كان جمع القرآن في قراطيس وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر، ففعل، فكانت الكتب عند أبي بكر حتى توفي، ثمّ عند عمر حتى توفي، ثمّ كانت عند حفصة زوج النبي (ص) فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها حتى عاهدها ليردنها إليها، فبعثت بها إليه فنسخ عثمان هذه المصاحف، ثمّ ردّها إليها فلم تزل عندها...».

ج. روي في كنز العمال (ج ٢، ص ٥٧٨): «لما جمع عمر بن الخطاب المصحف سأل: من أعرب الناس؟ فقيل: زيد بن ثابت: قال: فعرب الناس؟ فقيل: زيد بن ثابت: قال: فليمل سعيد و ليكتب زيد، فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلى الكوفة ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الحجاز».

د. روى في كز الممال (ج ٢، ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥): «أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن فقام في الناس، فقال: من كان تلقي من رسول الله (ص) شيئاً من القرآن فليأتنا به، و كانوا كتبوا ذلك في الصحف و الألواح و العسب، و كان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان، فقتل و هو يجمع ذلك، فقام عثمان، فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنابه، و كان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شاهدان، فجاءه خزيمة بن ثابت، فقال: إنّي قد لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شاهدان، فجاءه خزيمة بن ثابت، فقال: إنّي قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما. قالوا: ما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله (ص): ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم...﴾ إلى آخر السورة، فقال عثمان: و أنا أشهد أنّهما من عندالله، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة».

ه. روى ابن شهاب أنّ أنس بن مالك حدّثه: «أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان

ج يغازي أهل الشام في فتح أرمينية و أذربيجان مع أهل العراق. فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أميرالمؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود و النصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة: أن ارسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت و عبدالله بن زبير و سعيد بن العاص و عبدالرحمن بن الحرث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كلّ أفق. بمصحف مما نسخوا، و أمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يحرق».

قال ابن شهاب: «و أخبرين خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله(ص) يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصارى: ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾ ٢٣/٣٣. فألحقناها في سورتها في المصحف». صحيح البخاري، ج ٦، ص ٩٩ كتاب فضائل القرآن.

تلك الروايات كثيرة في كتب أهل السنة وقد نقلنا النزر اليسير منها، وهي ـ مع اشتراكها في جمع الشراكها في جمع القرآن بشهادة الشاهدين أنها من القرآن ـ متناقضة من جهات شتى؛ فهل الجامع أبوبكر أو عمر أو عثمان؟ وإذاكان الجامع أبوبكر فهل هو بنفسه تصدّى لذلك أو فوض الأمر إلى زيد بن ثابت؟ إلى غير ذلك من التناقضات، ولو نقلنا تمام تلكم الروايات لوجدت فيما تناقضات كثيرة.

ثم كيف يمكن الركون إليها وهي تدل على عدم تواتر الآيات القرآنية وقد ذكرنا سابقاً أنّ المسئلمين قد أطبقوا بجميع نحلهم ومذاهبهم على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتواتر، أضف إلى ذلك معارضة تلكم الروايات للروايات الدالة على أنّ جمعاً من الصحابة جمعوا القرآن على عهد النبي (ص) و التي سنوردها في ذيل جواب المؤلف قدس سره.

ولو تنزلنا و قلنا بصحة تلكم الروايات فلابد من تأويلها على وجه لا ينافي جمع القرآن في حياة النبي (ص)، نذكر ذلك التأويل في مجال آخر إن شاءالله.



و فيه أنّ الحق كون القرآن مجموعاً في زمان النبي ' ـ صلّى الله عليه و آله

 ١. فقد جاء في الروايات أنّ جمعاً من الصحابة جمعوا القرآن على عهد النبي (ص) و إليك أهم هذه الروايات:

أ. جاء في صحيح البخاري (ج ٦، ص ٢٠٢) عن قتادة، قال: «سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد النبي(ص)؟ قال: أربعة كلّهم من الأنصار: أبيّ بن كعب و معاذ بن جبل و زيد بن ثابت و أبوزيد».

ب. عن زيد بن ثابت قال: «كنّا عند رسولالله(ص) نؤلف القرآن من الرقاع» سن النرمذي، ج ٥، ص ٣٩٠.

ج. قال ابن النديم في الفهرست (ص ٤٣ ـ ٤٤): «الجمّاع للقرآن على عهد النبي (ص): عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليه. سعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد، رضي الله عنه. أبوالدرداء عويمربن زيد، رضي الله عنه. معاذبن جبل بن أوس، رضي الله عنه. أبوزيد ثابت بن النعمان. أبي بن كعب بن قيس بن ملك بن امرئ القيس. عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحاك». د. روى ابن عساكر عن الشعبي، قال: «جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) ستة نفر من الأنصار: أبيّ بن كعب، و زيد بن ثابت، و معاذ بن جبل، و أبو الدرداء، و سعد بن عبيد، و أبو زيد». تاريخ مدينة دمـنـن، ج ٣٩، ص ١٧٩.

ه. في الإنتان (ج ١، ص ٢٠٢): «أخرج ابن أبي داود بسند حسن عن محمّد بن كعب القُرظي قال: جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل و عبادة بن الصامت و أبي بن كعب و أبوالدرداء و أبو أيوب الأنصاري».

و القول بأنّ المراد من الجمع في تلكم الروايات هو الحفظ لا التدوين، مردود لأنّ كثيراً من الصحابة حفّاظ للقرآن على عهد رسول الله (ص) فالحصر في أربعة أو ستة في غير محله. و لا يخفى أيضاً أنّ اختلاف تلكم الروايات في عدد الجامعين و أسماؤهم حصل من ناحية علم الراوي بذلك فلا تعارض و نقول إنّ الجامعين كانوا أكثر من ذلك. نعم تلك المصاحف لم تكن مر تبة السور في زمان النبي (ص) و الروايات التي وردت في كيفية ترتيب مصحف ابن مسعود و أبيّ بن كعب و غيرها (أنظر النهرست لابن النديم، ص ١١ - ٣٤ التمهد، ج ١، ص ٢٥١) تشهد على أنّ الترتيب في مصاحف الصحابة وقع بعد وفاة النبي (ص) لأنّ لكلّ منها نظم و ترتيب خاص حسب رأي مؤلفيها فعدم وحدتها في

إن قلت: لو كان مجموعاً فما معنى نزوله قوله تعالى: ﴿يا أَيها الرسول بِلّغ﴾ في حجة الوداع؟

قلت: أولاً يمكن أن يكون منزلاً مرتين، كما له نظائر كثيرة كالفاتحة أو بيان المراد منه كان في حجة الوداع.

و من الشواهد على تدوين السور و الآيات نداء عباس بن عبدالمطلب لما ذهب الناس و انهزم المسلمون بقوله: يا أصحاب سورة البقرة، أهذا رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم»، فراجع كتاب البيان و التبيين للجاحظ (ج ١، ص ١٤٨، طبع حسن السندوبي).

و من مؤيدات عدم التحريف كون القرآن نوراً و هادياً و نحوها.

⇒ ترتيب السور يدل على عدم وقوعه في عهد النبي (ص).

و الخلاصة: كان القرآن كتب كلّه في عهد رسول الله (ص) و جمع في موضع واحد عند النبي (ص) و عدة من الصحابة مع حصول النظم بين آيات كل سورة؛ لكن ترتيب السور شيء حصل بعد وفاته (ص)، فما قاله السيد المرتضى من أنّ القرآن كان على عهد رسول الله (ص) مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن، بعيد عن الصواب. أنظر آراء العلماء حول المسألة في البان، ص ٢٣٧ و ما بعدها؛ التمهيد، ج ١، ص ٢٠٨ و ما بعدها؛ الترآن الكريم و وايات المدرسين، ج ٢، ص ٧١ و ما بعدها.

١. قد ذكرنا سابقاً في ذيل قول المؤلف _ قدس سره = «و منها: ما ورد من ختم الصحابة...»
 بعض الروايات التي وردت في هذا المضمون، فراجع.

٢. فلو لم تجمع الآيات و لم ترتب كيف يصح هذا النداء إلّا أن يقال بالجمع في الصدور الذي تقدم بطلانه آنفاً.



[* أدلَّة التحريف [غير ما مرّ]

الدليل [الأول]

إنّ الله قد ذكر اسم النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ و الأئمة في الكتب السماوية لجلالة شأنهم، فكيف لم يذكرهم في القرآن، فيظهر أنّه [عزوجل] ذكرهم و لكنهم أسقطوها.

و الشاهد على كونهم مذكورين فيها، روايات:

منها: ما في الكافي عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ولاية عليّ مكتوبة في جميع صحف الأنبياء...». ا

ومنها: ما في تفسير العياشى عن الحسن بن عليّ قال: «من دفع فضل أميرالمؤمنين عليه السلام فقد كذّب بالتوراة و الإنجيل و الزبور و صحف إبراهيم و سائر الكتب المنزلة، الخبر». ٢

ومنها: في تفسير العسكري -عليه اسلام -بعين الخبر المذكور. " [و من هذه الشواهد] ما نقل عن الكتب السماوية بأخبار الآحاد:

[منها]: أربعين للشيخ اسعد بن إبراهيم الحنبلي أنّ في صحيفة آدم مذكور

وجدنا من هنا إلى قوله: «عن ضعف السند» في الصحائف المتفرقة كما أشرنا إليه في المقدمة.

۱. الكافي، ج ١، ص ٤٣٧.

لا يوجد هذا الحديث، و إن نقله النوري في أوائل الدليل التاسع من كتابه عن نسير
 العاشى، فلعل المؤلف_قدس سره اعتمد عليه.

تنسير الإمام المسكوي(ع)، ص ٨٨ و فيه بعد «أمير المؤمنين(ع)» و قبل «فقد كذّب»: «على جميع من بعد النبي (ص)».

-(ii)

مناقب على و الأئمة عليهم السلام. ا

و منها: في صحيفة شيث، كما في الإقبال لا في خبر يوم المباهلة" و منها: في صحيفة إبراهيم كما في سعد السعود كو في إثبات الوصية. ٥ و منها: ما في التوراة الواقعي الغير المحرَّف كما في مقتضب الأثر للخزّاز الكوفي. ٦

ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام - [هكذا]: «قيذوا»، «دبيراء»، «مسموعا»، «دوموه»، «مشيو». ٧

١. في المصدر (الحديث العشرون، عن فصل الخطاب): «عن ابن مسعود عباس قال: قال رسول الله (ص): لما خلق الله آدم سأل ربّه أن يريه من يكون مِن ذريته من الأنبياء و الأوصياء و المقربين. فأنزل الله تعالى إليه صحيفة قرأها كما علّمه الله إلى أن انتهى إلى محمد (ص)، فوجد عند اسمه اسم عليّ (ع)، فقال: أهذا نبيّ و لا نبيّ بعد محمد (ص) قيل له: لا، بل هذا وارث علمه و وصيه. فلما وقع آدم في الخطيئة و توسل إلى ربّه جعل عليًا ممن توسل به و بأهل بيته». و رواه في المستدرك (ج ٥، ص ٢٣١) عن كتاب النفائل للشيخ شاذان بن جبرئيل القمي و الروخة له أيضاً باختلاف يسير في الألفاظ.

٢. الخبر طويل، أَنظر إقبال الأعمال، ج ٢، ص ٣٣٦_٣٣٧.

٣. هنا مقدار كلمتين غير واضح.

٤. الخبر طويل و نُقل في إقبال الأعمال (ج ٢، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩) لا في سعد السعود.

٥. الخبر طويل، أنظر إثبات الوصية، ص ١٤٠.

 ٦. اسمه أحمد بن محمد بن عيّاش (ت ٤٠١ق) و لم يوجد في الكتب الرجالية و صفه ب «الخزاز، الكوفى».

أنظر ترجمة الرجل في رجال النجاشي، ص ٨٥، رقم ٢٠٧؛ الفهرست، ص ٢٣، رقم ٨٩.

 الخبر طويل و فيه قال سالم بن عبدالله عمر: «كنت مع أبي عند كعب الأحبار فسمعته يقول: إن الأئمة من هذه الأمة بعد نبيها على عدد نقباء بني اسرائيل. و أقبل علي بن أبـي



و منها: ما في كتاب الغيبة للنعماني من أنّ النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ مذكور في التوراة بلفظ «ميمى ماد». و «تقويبث» و «قيذوراء» و «دبيرا». ا

و منها: في كتاب يوشع بن نون كما في مهج الدعوات.^٢

⇒ طالب(ع)، فقال كعب: هذا المقفّى أوّلهم و أحد عشر من ولده و سمّاه كعب أسمائهم في التوراة: تقوبيث، قيذوا، دبيرا، مفسورا، مسموعا، دوموه، مشيو، هذار، يشمو، بطور، نوقس، قيذمو». منتضب الأثر، ص ٢٧. و رواه في فصل الخطاب باختلاف في بعض الأسماء المنقولة عن التوراة.

١. ورد الخبر في كتاب النية (ص ١٠٨ - ١٠٩) هكذا: «أقرأني عبدالحليم بن الحسين السمري - رحمه الله - ما أملاه عليه رجل من اليهود بأرجان يقال له الحسين بن سليمان، من علماء اليهود بها من أسماء الأثمة - عليهم السلام - بالعبرانية وعدتهم، و قد أثبته على لفظه، و كان فيما قرأه أنه يبعث من ولد إسماعيل - في التوراة اشموعيل - يسمى «مامد» [خ - ميمى ماد] يعني محمدا(ص) يكون سيداً و يكون من آله اثنا عشر رجلاً أئمة و سادة يقتدى بهم و اسماؤهم: تقوبيت، قيذوا، ذبيرا، مفسورا، مسموعاً، دوموه، مثبو، هذار، يثمو، بطور، نوقس، قيدموا. و سئل هذا اليهودي عن هذه الأسماء في أيّ سورة هي؟ فذكر أنّها في مشلي سليمان يعني في قصة سليمان عليه السلام». و رواه في نصل الخطاب باختلاف في ضبط الأسماء، لأنّ النسخ في ضبطها مختلفة.

٢. ورد الخبر في مهج الدعوات (ص ٢٧١) عن كتاب فضل الدعاء لسعد بن عبدالله القمي بإسناده إلى الرضا(ع) قال: «وجد رجل من الصحابة صحيفة، فأتى بها رسول الله(ص) فنادى الصلاة جامعة فما تخلف أحد ذكر و لا أُنثى فرقا المنبر فقرأها فإذا هو كتاب يوشع بن نون وصى موسى(ع) وإذا فيها: وإنّ ربكم لرؤف رحيم ألا إنّ خير عبادالله التقي الخفي وإنّ شرّ عبادالله المشار إليه بالأصابع، فمن أحبّ أن يكتال بالمكيال الأوفى وأن يودّي الحقوق التي أنعم الله بها عليه فليقل في كلّ يوم: سبحان الله كما ينبغى لله و الحمد لله كما ينبغى لله و لا حول و لا قوه إلا بالله و صلّى الله على محمّد و على أهل بيت النبي الأمّي و على جميع المرسلين و النبيين...».

ومنها: في كتاب زبور داود، عبّر عن النبي ـصلّى الله عليه و آله ـ [بلفظ] «ماح ماح» و عن علي ـ عليه السلام ـ بلفظ «قاروطيا». ا

ومنها: في كتاب دانيال على ما في كشف المحجة. ٢

ومنها: ما في الانجيل.٣

و منها: ما في كتاب شمعون الصفا على ما في بعض الكتب.²

الجواب:

إنّ هذه أخبار آحاد، ضعاف الأسانيد، مضافاً إلى أنّه يمكن أن يكون ذكرهم بأوصافهم لا بأسمائهم و هذا المعنى موجود في القرآن أيضاً كآية الزكاة في الركوع، و قوله: ﴿يطعمون الطعام﴾ ٥، و آية التطهير، و غيرها.

١. أنظر بحار الانوار، ج ٣٨، ص ٥٦.

٢. قال علي بن طاووس ـ قدس سره ـ في كثف المحجة (ص ٦١) ما لفظه: «و وقفت أنا على كتاب دانيال المختصر من كتاب الملاحم و هو عندنا الآن يتضمن ما يقتضي أنَّ أبابكر و عمر كانا عرفا من كتاب دانيال وكان عند اليهود حديث ملك النبي ـصلَّى الله عليه و آله ـ و ولاية رجل من تيم و رجل من عـدي بـعده دون وصيه أبـيك عـلي ـ عـليه السـلام ـ و صفتهما فما رأيا الصفة في محمد جدك ـ صلّى الله عليه و آله ـ تبعاه و أسلما معه طلبا للولاية التي ذكرها دانيال في كتابه».

٣. في الأمالي للصدوق (ص ٦٥٧) عن النبي (ص) أنّه قال: «... يا علي، ذكرك في التوراة و ذكر شيعتك قبل أن يخلقوا بكلّ خير، وكذلك في الانجيل، فسل أهل الانجيل و أهل الكتاب عن إليا يخبروك، مع علمك بالتوراة و الانجيل و ما أعطاك الله عزوجل من علم الكتاب، و إنَّ أهل الانجيل ليتعاظمون إليا و ما يعرفونه، و ما يعرفون شيعته، و إنما يعرفونهم بما يجدونهم في كتبهم...». و للتفصيل أنظر: معاني الأخبار، ص ٥٩؛ مناف ١٦ ابي طالب، ج ۳، ص ٦٧.

٤. أنظر مناقب آل ابي طالب، ج ٢، ص ٩٢.

٥. الدهر: ٨



[الدليل الثاني]الروايات الدالَّة على عدد آي القرآن

منها: ما نقله السيّاري أحمد بن محمّد عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، قال: قال أبو عبدالله(ع): «القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمّد (ص) سبعة عشر [ألف] آية». ا

و القرآن الموجود ٢٠٠٠ آية، فسقط منها ما يقرب من ثلثيه.

[الجواب]: و أنت خبير بضعف نقل أحمد بن محمّد بن سَيّار، الشهير بالسيّاري القائل بالتناسخ الذي قال النجاشي في حقّه: «ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفّو الرواية، كثير المراسيل». ٢

و كذا الشيخ في ست، "فكيف يعتمد على مثله و يحط عن كرامة القرآن، مضافاً إلى أنّه لا يدل على التنقيص و لعلّه لم يصل كلّه إلى الناس، ² و من ثم قال في الوافي ⁰ بعد نقل الخبر: «فلعلّ البواقي يكون ⁷ مخزونة عند أهل

أول الدليل الحادي عشر من كتابه فصل الخطاب، (ص ٢٣٩) و فيه: «عشرة ألف» بدل «سبعة عشر ألف». وقد ذكرنا في ذيل قول المؤلف قدس سره: «تعارض أخبار التحريف بعضها مع بعض...» ما يتعلق بهذه الرواية، فراجع.

۲. رجال النجاشي، ص ۸۰، رقم ۱۹۲.

٣. الفهرست، ص ٢٣، رقم ٦٠.

٤. و هذا منه _ قدس سره _ عجيب، لأن معناه القول بوقوع النقص و هذا ينافي ما تقدم منه قدس سره.

٥. ج ٩، ص ١٧٨١.

أ. في المصدر «تكون» بدل «يكون».

البيت _عليهم السلام_و يكون الفيما جمعه عليّ عليه السلام». ٢

[الدليل الثالث الأخبار الخاصة في تغيير بعض الآيات والسور بإحدى الصور المغيّرة]

ومنها: ما رواه العياشي عن محمّد بن سليمان الديلمي، عن أبيه، عن الصادق (ع) في قوله تعالى: ﴿وَ كُنْتُمْ عَلَىٰ شَفا حُفْرَةٍ مِنَ النّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها﴾ بمحمّد.....٣

أقول: ما الداعي لتحريف اسم النبي 2 - صلّى الله عليه و آله - مع غمض

۱. في المصدر «تكون» بدل «يكون».

٢. وقد أشار الصدوق (ره) في الاعتفادات (ص ٨٤ ـ ٨٨) إلى تىلك الرواية و أوّل الزيادات بالأحاديث القدسية و ما نزل شرحاً للمراد، قال ـ رحمه الله عد «و قد نزل الوحي الذي ليس بسقران ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية... كماكان أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ جمعه، فلما جاءهم به قال: هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم، لم يزد فيه حرف و لم ينقص منه حرف...».

٣. تفسير العياشي ج ١، ص ١٩٤.

3. لا يلزم وجود الداعي بعد ملاحظة ما ذكره النوري في المقدمة الأولى في كيفية جمع القرآن بعد رسول الله (ص)؛ فإنه قال في ابتداء المقدمة: «في نبذ مما جاء في جمع القرآن و جامعه و سبب جمعه و زمانه وكونه في معرض تطرق النقص و الاختلاف بالنظر إلى كيفية الجمع مع قطع النظر عما يدل على تحققه أو عدمه من الخارج». ثم إنه ذكر في تلك المقدمة الروايات الواردة حول جمع القرآن في كتب أهل السنة و هي تدل على أن جمع القرآن كان بعد وفاته (ص) و إثبات الآيات بشاهدين. ثم إنه ذكر دليله الثاني هكذا: «إن كيفية جمع القرآن و تأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير و التحريف فيه».

هذا، و قد تقدم بطلان استدلاله عند قول المؤلف _ قـدس سـره _ «و فـيه انّ الحـقُ كـون القرآن مجموعاً في زمان النبي (ص)...، فراجع.



النظر عن ضعف السند. ا

[خاتمة]

لا يخفى أنَّ جلَّ ما أورده مؤلفه العكامة شيخ مشايخنا في الرواية مخدوشة مردودة، و قلما رأيت كتاباً تردكافة محتوياته بالأدلة القاطعة كهذا الكتاب.

و لبعض الأصحاب ردود عليه ك «كشف النقاب» للعلامة الشيخ محمود المشتهر بمعرّب البروجردي، نزيل الطهران، و كتاب «الردّ على فصل الخطاب» للعلامة الحاج الميرزا محمّد حسين الحسينى المرعشي الشهرستاني الحائري، و كتاب «الردّ على فصل الخطاب» للعلامة الخطيب

١. مراده مقدس سره ـ ضعف محمّد بن سليمان الديلمي وأبيه. قال النجاشي في رجاله (ص
 ١٨٢، رقم ٤٨٢): «سليمان بن عبدالله الديلمي، أبو محمّد، قيل: ان أصله من بجيلة الكوفة وكان
 يتّجر إلى خراسان ويكثر شراء سبى الديلم ويحملهم إلى الكوفة وغيرها، فقيل: الديلمي. غُمز

يدروني طرحت ويصر صور سبي معيم ويصمهم بي موحد ويرحم عين معدا عليه، وقيل: كان غالياً كذاباً. وكذلك ابنه محمّد، لا يعمل بما انفر دا به من الرواية».

و فيه (ص ٣٦٥، رقم ٩٨٧): «محمّد بن سليمان بن عبدالله الديلمي، ضعيف جداً، لا يُعوّل عليه في شيء».

٢. كذا، و الظاهر: كشف الارتياب.

٣. قال العلامة الطهراني في الذريعة (ج ١٨، ص ٩): «كثف الارتباب في عدم تحريف الكتاب، للفقيه الشيخ محمود ابن أبي القاسم الشهير بالمعرب الطهراني، المتوفى أوائل العشر الثاني بعد الثلاثمانة كتبه رداً على «فصل الخطاب» لشيخنا النوري... فرغ منه في السابع عشر من جمادى الاخرة في ١٣٠٢، يقرب من أربعة آلاف بيت، مرتباً على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة...».

قال العلامة الطهراني في الذريعة (ج ١١، ص ١٧٦): (دسالة في حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف، للميرزا محمد حسين الشهرستاني المتوفى (١٣١٥) عند أحفاده بكربلاله.
 وقد نقل مؤلف كتاب برهان روشن بعض العبارات من تلك الرسالة، أنظر، ص ١٣٩ ـ ١٤٢ من الكتاب.

-{(ii)

المصقع الحاج آقا رضا الهمداني الواعظ ١، و غيرها. ٢

و نحن قد أبطلنا بحول الله و قوته و بركة كتابه الكريم تمام ما أورده المؤلف في هذه الأوراق، و ظهر عندنا ظهور الشمس عدم التحريف و أنّ القرآن كان مجموعاً في زمان النبي - صلّى الله عليه و آله و سلّم - و أنّ عثمان أتلف المصاحف المشتملة على التأويلات و اختلاف القراءة.

و أثبتنا أنّ الأحوط القراءة بقراءة عاصم المتداول بين المسلمين و هي قراءة قريش و التي امضوها، و أجبنا عن رواية «نحن نقرء بقراءة أُبيّ» و الحمد لله تعالى.

شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي.

١. لم أجد في الذريعة، و ريحانة الأدب و سائر المنابع لأقارضا الهمداني الواعظ تأليفاً في هذا الموضوع.

٢. نذكر الأهم منها التي أُلفت و طُبعت في السنوات الأخيرة:

النرآن الكريم و روايات المدرسين، للعلامة السيد مرتضى العسكري. طبع الكتاب في ثـلاثة مجلدات و يعد من أحسن ما ألف في الموضوع.

عيانة القرآن من التحريف، للأستاذ الشيخ محمّد هادي المعرفة.

^{*} حقائق هامة حول القرآن الكريم، السيد جعفر مرتضى.

القرآن من التحريف، الدكتور فتح الله المحمدي. وقد طبع المجلد الأول منه.

[#]القرآن و دعاوى التحريف، للشيخ رسول جعفريان.

و أنظر سائر المؤلِّفات في كنجين شهاب، الدفتر الثاني، ص ٢١٩ ـ ٢٣٤.

٣. مع الأسف لم يذكر المؤلف ـ قدس سره ـ شيئاً في الجواب عن الروايـة و نـحن أجـبنا عنها في ذيل قول المؤلف: ٩... فلا إشكال على هذا»، فراجع.



ملارته وعليه **حره الاوكرُّ الله بن اهل لعلم امثاله وسحَّق** ل رئيه أكريمان يوفقته ماشال بالهونيق الرموان يعلمن كالزامن بن والمعانية

[تقريظ كتبه المؤلف قدس سره -إجابة لسؤال مؤلف كتاب آلاء الرحيم في الردّ على تحريف القرآن]

[الهتفرقات في علوم القرآن

و أُصول الفقه]

[تناسب الآيات والسور]

ممّا صار سبباً لزعم التحريف عدم الوقوف على التناسب فيخيل سقوط شيء من وجوه التناسب بينها. و علم مناسبة الآيات و السور، علم شريف و معناها العلم بمقاربتها و الارتباط بينها بالعموم و الخصوص، الحسي أو الخيالى أو التلازم الذهني كالسبب و المسبب، و الضدين، و النظيرين.

ثمّ التناسب إمّا واضح كما لولم تكن الأولى تماماً إلّا بالثاني، وكذا إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل؛ وهذا القسم حاله واضح. و إمّا ليس بواضح بلكانت كلّ جملة مستقلة بحسب الظاهر، فلا يخلو إمّا أن تكون الثاني معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف، أو لا، فعلى الأوّل يعلم وجود جهة جامعة و لوكانت هى التضاد كقوله: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْها ﴾ أ، و قوله تعالى: ﴿ وَ التضاد كقوله: ﴿ وَ وَله تعالى: ﴿ وَ

۱. سورة سبأ: ۲.

₩

الله يَ قَبِضُ وَ يَبْصُطُهُ الوجود التضادبين القبظ و البسط، و الرحمة و العذاب مكذا.

و قد ألّف علماء الإسلام في هذا العلم كتباً من أشهرها كتاب نظم الدّرر في تناسب الآي و السُور للشيخ برهان الدين البقاعي المصري.

و من علوم القرآن العلم بمناسبة فواتح السور و خواتمها بالمطالع و المقاطع كما في سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ حيث افتتح به و ختم السورة بقوله: ﴿لا يُقْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ فالجامع التضاد.

و كذا مثل قوله في سورة ﴿قِ﴾ بدأها بقوله: ﴿ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ﴾ و هكذا. و هذا علم لطيف دقيق عنزيز المنال. و من المناسبات انّك ترى أنّ السور المفتحة بالحروف المقطعة ذكرت فيها الحروف المماثلة لها كثيراً كما في سورة ﴿ق﴾ فإنّه ذكر فيها كلمات مشتملة على القاف كالسائق ٧ و تلقّي الملكين ٨، و قول الرقيب و العتيد، ٩ و نحوها.

١. سورة البقرة: ٢٤٦.

٢. والولوج و الخروج كما في الآية الأولى.

٣. سورة المؤمنون: ١.

٤. سورة المؤمنون: ١١٧.

٥. سورة القلم: ٢.

٦. سورة القلم: ٥١.

٧. أنظر سورة ق: ٢١.

٨ أنظر نفس السورة: ١٧.

٩. أنظر نفس السورة: ١٨.

و من المناسبات أنّ الحروف المقطعة المذكورة في أوائل السور أنّه ذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن الكريم، كقوله: ﴿الَّمْ * ... * نَـزُّلُ عَـلَيْكَ الْكِـتابَ بِالْحَقِّ﴾ أ، ﴿الْمَصْ. كِتابٌ أَنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ أو هكذا.

تنبيهات

الأول: بعد ما ثبت حجية ظواهر الكتاب لو ورد في السنة عنهم عليهم السلام ـ تفسير لآية و لم يعلم أنَّه تفسير لحصر المراد و قرينة لصرف الظاهر عن الظهور أو بيان للباطن...، "و الثمرة أنّه لوكان في مقام الحصر لا يجوز العمل بإطلاق الظاهر في غير هذا المورد لسقوط الظاهر عن الحجية، و إن كان بياناً للباطن يجوز العمل به لعدم سقوطه عن الظهور.

الثاني: ربما يتوهم أنّ النزاع في حجية ظواهر الكتاب قليل الجدوى إذ ما من آية متعلقه بالفروع إلّا و قد وقع في بيانها أو على طبقها خبر أو أخبار كثبرة.

الجواب: أنّه ليس الأمر كذلك لأيّ التقدير، إذ لا ريب في أنّه يتمسك بالعمومات و الإطلاقات في المعاملات بالنسبة إلى الفروع الغير المنصوصة أو المنصوصة بـالنصوص المـتكافئة مـثل: ﴿أَوْفُـوا بِـالْعُقُودِ﴾ ٤،

١. سورة آل عمران: ١ و ٣.

٢. سورة الأعراف: ١-٢.

٣. الظاهر سقوط الجزاء.

٤. سورة المائدة: ١.

و ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ أ، و ﴿تِـجارَةً عَـنْ تَـراضٍ ﴾ أ و ﴿فَـرِهانٌ مَـڤَبُوضَةٌ ﴾ "، و ﴿وَلا تَقْرَبُوا مالَ الْيَتِيمِ ﴾ أ، و غيرها.

وكذا في عمومات العبادات كآيات التيمم و الوضوء و الغسل و غيرها. و من هذا البيان يظهر دفع توهم صاحب الحدائق حيث إنّه زعم الإجمال في عمومات المعاملات الواردة في الكتاب ببيان أنَّ ﴿أَحَـلُّ اللَّـهُ الْبَيْعَ﴾ أريدبه البيع الصحيح لا الباطل و هو لا يعلم إلّا ببيان الأئمة ـعليهم السلام ـ فما لم يرد فيه بيان لا يجوز التمسك بها، فحالها كحال سائرالظواهر. ٥ و فيه: عدم الإجمال في معنى البيع، إذ بعد ظهور المعنى الموضوع له يرجع إلى السنة إلى العلم بكونه مراداً جدياً و عدمه، لا في أصل تشخيص المستعمل فيه، فلو لم يوجد بعد الفحص و اليأس فيؤخذ بظهوره الوضعي. فظهر من كلّ ذلك أنّ في حجية ظواهر الكتاب أقوال: ١. الحجية مطلقاً و هو الأشهر؛ ٢. الحجية بالنسبة إلى من قصد إفهامه لجريان الأصل العقلائي و إثبات عدم غفلة المتكلم في نصب القرينة الدالة على إرادة خلاف الظاهر و عدم غفلة السامع كذلك بخلاف الغير المقصودين بالإفهام. ذهب إلى هذا التفصيل المحقق القمي في مطلق الظواهر و منها ظواهر الكتاب؛ ٣٦. عـدم

١. سورة البقرة: ٢٧٦.

۲. سورة النساء: ۳۳.

٣. سورة البقرة: ٢٨٣.

٤. سورة الأنعام: ١٥٣.

٥. لم أعثر على كلامه(ره) في الحدالة.

آنظر: القوانين، ج ١، ص ٩٨ و ٣٠٤؛ الرسائل، ج ١، ص ٦٧ ـ ٦٨.



الحجية مطلقاً في نصوص الكتاب و ظواهره. ذهب إليه الاسترآبادي؛ ١ ٤. عدم الحجية في ظواهره ذهب إليه أكثر الأخباريين. ٢

الوقف و الابتداء

قال الجزري في كتاب النشر: «لما لم يكن القارىء أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد و لم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقفة للتنفس و الاستحراحة و تعيين ارتضاء ابتداء بعده و يتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى و لا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز و يحصل القصد و لذلك حضّ الأئمة على تعلّمه و معرفته»."

هل الأوقاف توقيفي كنفس القرآن أم لا؟ الذي يظهر من كلام الجزري الثاني و لعلّ التفصيل أُولي.

[أنواع الوقف]

للوقف أقسام: التام و الكافي و الجائز و المطلق و القبيح. و الحقّ أن يقال: إنّه إن لم يكن بعده ما يتعلق به فالوقف يحسن؛ بل قد يجب لوكان الوصل مخلاً.

١. لم أجده.

۲. أُنظر: التوانين، ج ١، ص ٣٩٣.

٣. النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ باختلاف يسير في بعض الألفاظ.

-(iii)

و إن كان بحيث ليس بتام بحيث يكون شدة ارتباط بينه و بين ما بعده فالوقف قبيح كالوقف بين ﴿ بِسْمِ اللّهِ ﴾ و ﴿ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾ و نحوها.

و إن كان ارتباط لكن لا بحيث يكون شديداً بحيث لو أخلّ بـ تتغير المعنى، فالوقف حسن.

فائدة

قد يكون الوقف تامّاً في قراءة و إعراب و غير تام على أُخرى كفواتح السور كقوله تعالى: ﴿الْمَ ﴿ فَإِنّه تَامَ إِن جعلت مبتداً و الخبر محذوف أي «الّم هذه» أو عكسه أو مفعولاً به «قل» مقدراً، أو غير تام إن كان ما بعده هو الخبر، و كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلّا اللّهُ وَ الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ أفانه لو وقف على «إلّا الله كان تاماً على قراءة من يجعل «و الراسخون» جملة معطوفة على المستثنى أى «إلّا و الراسخون يعلمون» أ، و هكذا.

فائدة

الفرق بين الوقف و السكت أنّ الوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً مع التنفس، و السكت عبارة عن قطع الصوت زمناً مع عدم التنفس.

١. سورة آل عمران: ٧.

٢. كذا في النسخة. قال السيوطي في الإنتان، (ج ١، ص ٢٣٦) نقلاً عن ابن الجزري: «و قد يكون الوقف تاماً في تفسير و إعراب و قراءة، غير تام على آخر، نحو: ﴿وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ عَام إِن كان معطوفاً».



فائدة

كيفية الوقف على أقسام:

[١.] السكون، و هو الأصل في الوقف على الكلمة المحرَّ كة وصلاً و أنّه ضدّ الابتداء فكما لا يبتدأ بالساكن لا يوقف على متحرِّك.

[٢] و الإبدال كما في الإسم المنوَّن المنصوب، يوقف على الألف بدلاً من التنوين، و مثله «إذن».

و في الإسم المفرد المؤنث بالتاء يوقف عليه بالهاء. ^ا

الاختلاف في القراءة على أنواع

١. منها ما لا تفاوت بين القرائتين إلا باختلاف حركة بعض الكلمات و لا تغيير في المعنى، نحو: «فيضاعِفُه» و «فيضاعِفَه».

٢. الاختلاف في الحروف بحيث لا يغير المعنى، مثل: «كيف نُنْشِزُها»
 و «ننشرها».

٣. الاختلاف بحسب حروف المادة و لكن لا تغير في المعنى، نحو: «إن كانت إلّا صيحة» و «إلّازقية».

۴. الاختلاف في المادة بحيث يغيّر المعنى، [نحو]: «و طلح منضود»
 و «طلع» بعين.

۵. الاختلاف بين الكلمتين بسبب التقديم و التأخر، نحو قوله: «و جاءت سكرة الموت بالحقّ»، و «جاءت سكرة الحقّ بالموت».

١. أسماء بقية الأقسام هكذا: الرَّوْم، الإشمام، النقل، الإدغام، الحذف، الإثبات، و الإلحاق.

-(T)

و. الاختلاف في قلّة الحروف و الزيادة، كقوله: «و ما علمته أيديهم»
 و «ما علمت أيديهم».

ينبغى التنبيه على نكت

منها: دفع توهم النهى عن الاستخارة بالمصحف. فأقول: الاستخارة لغة طلب الخير لاشتماله بمعنى طلب الميل و عند الشرع استخراج الأصلح للإتيان أو الترك.

و استكشافه بأسباب مخصوصة، فيشبه القرعة، غاية الأمر أنّ القرعة لرفع التحير كان أصلح ام لا، بخلاف الخيرة.

ثمّ إنّ لاستكشاف الأصلح و الوصول إلى الواقع طرقاً:

منها: إخبار المعصوم عن الخطأ أو غيره المحفوف بالقرائن القطعية.

و منها: حكم العقل القاطع الخالي عن شوائب الميل النفساني، فإنّ حبّ الشيء يعمى و يصم.

و منها: الاستخارة فإنه يستكشف بها الأصلح بحسب الواقع فعلاً أو تركاً دون الثواب و العقاب. و موردها الدوران بين المباحات و المستحبات و المكروهات دون الواجبات و المحرّمات.

و هي ممّا ندب إليه العقل و الشرع، إذ العقل يحكم بحسنه لتفويض العبد أمره إلى مولاه. و الروايات دالّة على مشروعيتها و حسنها، فقد روي: «من استخار الله خار له». ا

١. الكافي، ج ٨، ص ٢٤١ بزيادة بعض الألفاظ.

و أسبابها كثيرة: الحصى و السبحة و الرقاع و القرعة و لسان الغير و المصحف.

و قد ورد النهى عن التفأل بالقرآن، المحتمل قوياً أن يكون المراد النهى عن استنباط وقوع الأمر في المستقبل و استخراج الأمور الخفية و المغيبة كما في التفأل العرفي، و حكمته أنّه يصير سبباً لسوء عقيدة الناس بالقرآن. ٢

و يحتمل أن يكون المراد، التفأل بسماع الآية أو قراءتها.

الخيرة، في الحيرة و هي متأخرة عن الخيرة القلبية، ثمّ الاستشارة، ثمّ بالأسباب. و الاستخارة قابلة للتوكيل، لها آداب و سُنن في الكتب. أتقنها الاستخارة ذات الرقاع، ثمّ بالسبحة، ثمّ بالمصحف.

روي في الكاني (ج ٢، ص ٦٢٩) عن أبي عبدالله(ع) قال: «لا تتفأل بالقرآن».
 إن لم يظهر أثره.

المصادر

الإتقان، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ه.)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دارالتراث، ١٣٨٧ه.

إثبات الوصيّة للإمام على بن أبي طالب (ع)، المنسوب إلى أبي الحسن على بن الحسين المسعودى (ت٣٤٥هـ)، قم: مؤسسة أنصاريان، ١٤١٧هـ.

الاحتجاج على أهل اللجاج، أبومنصور أحمد بن علي الطبرسي (ت 8٢٠ه.)، تعليقات و ملاحظات: السيد محمدباقر الخراسان، النجف الأشرف: ١٣٨٤ه.

اختيار معرفة الرجال = رجال الكشي.

الإرشاد، أبوعبدالله محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم: ١٣ ١ه. ، الطبعة الأولىٰ.

الاعتقادات، أبوجعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ه.)، تحقيق: عصام عبدالسيد (طُبع ضمن مصنفات الشيخ الصفيد في المجلد الخامس)، قم: ١٤١٣ه.، الطبعة الأولى.

إقبال الأعمال، علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت 85% م)، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، قم: مكتب الاعلام الإسلامي، ١٤١٥ ه.، الطبعة الأولى.

أمالي الصدوق، أبوجعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ه.)، قم: مؤسسة البعثة، ١٤١٧ه.، الطبعة الأولى.

أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ١٣هـ ،)، تحقيق: إبراهيم الأنصارى الزنجاني، بيروت: دارالمفيد، ١٤١٤هـ، الطبعة الثانية.

بحارالأنوار، محمدباقر بن محمدتقى المجلسى (ت ١١١ه.)، تهران: دارالكتب الاسلامية، الطبعة الثانية.

برهان روشن، الحاج الميرزا مهدي البروجردي، طهران: ١٣٧٥ه.

البيان في تفسير القرآن، (المجلد ٣٥ من موسوعة الإمام الخوئي)، السيد أبوالقاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣ه.)، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

تاريخ مدينة دمشق، أبوالقاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ۵۷۱هـ)، تحقيق: على شيري، بيروت: دارالفكر، ۱۴۱۶هـ.

-₩

التبيان في تفسير القرآن، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

تفسير الصافي، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ه.). تفسير العيّاشي، أبوالنضر محمد بن مسعود العيّاشي (ت ٢٠٣ه.)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المكتبة العلمية الإسلامية. تفسير القمّي، على بن إبراهيم بن هاشم القمّي (ت ٢٠٧ه.)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: دار الكتاب، ١٣۶٧ش، الطبعة الرابعة. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري(ع)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي(عج)، قم: مؤسسة الإمام المهدي(عج)، ١٩٠٩ه.، الطبعة الأولى. التمهيد في علوم القرآن، محمد هادى معرفة، قم: مطبعة «مهر».

تهذيب الأحكام، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰ه.)، تحقيق: السيد حسن الموسوى، طهران: دارالكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة.

حاوي الأقوال، عبدالنبي الجزائري (ت ١٠٢١ه.)، تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، قم: ١٤١٨ه.، الطبعة الأولى.

الخصال، أبوجعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمّى المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: على أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ.

خلاصة الأقوال، أبومنصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر المعروف به «العلامة الحلّي» (ت ٧٢٤ه.)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧ه.، الطبعة الأولى.



دبستان المذاهب، كيخسرو اسفنديار، تحقيق: رحيم زاده ملك، طهران: ١٣۶٢ه.

الدُّرُ المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطى (ت ٩١١ه.).

الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغابزرگ الطهراني (١٣٨٩ه.)، بيروت: دارالأضواء، ١٤٠٣ه.

رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي (ت ٧٠٧ه.)، تحقيق: السيد محمدصادق آل بحرالعلوم، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢ه.

رجال الطوسي، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰ه.)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥ه.، الطبعة الأولى.

رجال الكشّي = اختيار معرفة الرجال، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٠٠ه.)، تحقيق: حسن المصطفوي، جامعة مشهد المقدسة، ١٣٤٨ش، الطبعة الأولى.

الرجال لابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري (ق ۵)، تحقيق: السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، قم: دارالحديث، ١٤٢٢هـ.، الطبعة الأولى.

رجال النجاشي، أبوالعباس أحمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠ه.)، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨ه.، الطبعة السادسة.

₩

سعد السعود، علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت ٤٥٤ه.)، قم: منشورات الرضى، ١٣٤٣.

سلامة القرآن من التحريف، فتح الله المحمدي، طهران: بيام آزادى، ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.

سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ه.)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، بيروت: دارالفكر، ١٤٠٣ه.

السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ه.)، بيروت: دارالفكر.

شرح أصول الكافي، ملا محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١هـ)، تحقيق: السيد علي عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى. شرح الوافية، السيد محسن الأعرجي المعروف بالمحقق البغدادي (ت ١٢٢٧هـ)، مخطوط.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥۶ه.)، بيروت: دارالكتب العلمية (بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول).

صيانة القرآن من التحريف، محمّد هادي معرفة، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٢٨ه.، الطبعة الثانية.

الغيبة، أبوجعفر محمدبن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰ه.)، تحقيق: عبادالله الطهراني والشيخ على أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١ه. الغيبة، أبوعبدالله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني (ت ٣٥٠ه.)، تحقيق: على أكبر الغفارى، طهران: مكتبة الصدوق.



فرائد الأصول = الرسائل، الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١ه.)، تحقيق: عبدالله النوراني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

فصل الخطاب، ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠ه.)، طبعة حجرية.

الفهرست، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰ه.)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحرالعلوم، النجف الأشرف: نشريات المكتبة المرتضوية و مطبعتها.

الفهرست لابن النديم، أبوالفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم (ت ٣٨٠ه.)، تحقيق: يوسف علي طويل، بيروت: دارالكتب العلمية، ١٤١٤ه.، الطبعة الأولى.

القرآن الكريم وروايات المدرستين، السيد مرتضى العسكري، قم: كلية أصول الدين، الطبعة الأولى.

القرآن و دعاوى التحريف، رسول جعفريان، بيروت: دارالثقلين، ١٤١٥ ه. الطبعة الأولى.

قوانين الأصول، ميرزا أبوالقاسم القمّي (ت ١٣٣١ه.)، طبعة حجرية. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩ه.)، طهران: دارالكتب الاسلامية، ١٣٨٨ه.

كشف الغطاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨ه.)، طبعة حجرية.

كشف المحجّة لثمرة المهجة، على بن موسى بن طاووس الحلّي (ت 854ه.)، النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٠. كمال الدين و تمام النعمة، أبوجعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ه.)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الاسلامي.

كنز العُمّال في سنن الأقوال و الأفعال، علاء الدين عليّ المتقي ابن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ه.)، تصحيح: الشيخ صفوة السقا، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٩٠٤٠ه.

مجمع البيان، أبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ۵۴۸ه.)، صيدا: مطبعة العرفاني، ۱۳۵۴ه.

مجمع الرجال، المولى عناية الله بن علي القهيائي (كان حيّاً ١٠١٥ه.)، تحقيق: السيد ضياء الدين الشهير بالعلامة الاصفهاني، قم: دار الكتب العلمية.

مجمع الزوائد و منبع الفوائد، نورالدين علي بن أبيبكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، بيروت: دارالكتاب العربي، ١٤٠٢هـ.، الطبعة الثالثة.

مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠ه.)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت ـ قم.

مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢۴١هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي و دار صادر، ١٣٨٩هـ، الطبعة الأولى.

معاني الأخبار، أبوجعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ه.)، تحقيق: عليأ كبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٤١ش.

→(10)

معجم رجال الحديث، السيد أبوالقاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣ه.)، قم: مركز نشر آثار الشيعة، ١٤١٠ه.، الطبعة الرابعة.

معرفة القُرّاء الكبار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ه.)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف و شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

مناقب آل أبي طالب، محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت هماه.)، النجف الأشرف: مطبعة الحيدرية، ١٣٧۶ه.

مناهل العرفان، محمد عبدالعظيم الزرقاني، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٢هـ، الطبعة الثالثة.

من لا يحضره الفقيه = الفقيه، أبوجعفر محمد بن على بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ه.)، تحقيق: علياً كبر الغفاري، قم: منشورات جماعة المدرسين، ١٤٠٤ه.، الطبعة الثانية.

مُهج الدعوات ومنهج العبادات، علي بن موسى بن طاووس الحلّي (ت ۶۶۴ه.)، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٢ه.، الطبعة الأولىٰ.

النشر في القراءات العشر، أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٨٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباغ، بيروت: دارالفكر. الوافي، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٩١١هـ)، تحقيق: ضياءالدين الاصفهاني، اصفهان: مكتبة الإمام أميرالمؤمنين(ع)، ١٤٠٤هـ.

وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١٠٤ ه.)، طهران: المكتبة الاسلامية.